

الْبَقَرَةُ السَّنَوِيَّةُ

الثَّانِي وَالسَّتُون
السَّنَةُ الْمَالِيَّةُ

2018



مَصْرِفُ الْيَبْيَا الْمَرْكُزِيِّ

التَّقْرِيرُ السَّنَوِيُّ

الثاني والستون

للسنة المالية

2018



- حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2018
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسمح الاقتباس من هذا التقرير، والرجوع إليه، شريطة ذكر المصدر.
- تُوجّه جميع المراسلات المتعلقة بهذا التقرير إلى إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العنوان الآتي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

بريد مصور (فاكس): 4441488 - 21 (218) +

هاتف: 21-3333591 / 9 (218) +

الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

السويفت: CBLJLYLXXXX

الفروع

فرع بنغازي :

هاتف : 61 - 9091161 / 8 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 61 - 9091169 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 54 - 63750 / 4 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 54 - 5265142 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 71 - 627771 / 3 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 71 - 621800 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 21- 4773901 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 21 - 4773903 (218) +

بريد إلكتروني : at@cbl.gov.ly

المحتويات

1	تقديم
---	-------------

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

7	أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية
7	● النمو الاقتصادي
9	● البطالة
10	● التضخم
11	● التجارة العالمية
13	● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية
14	● التطورات النفطية الدولية
14	- أسعار النفط
15	- العرض
17	- الطلب
18	ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

الجزء الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

21	● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
21	● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
26	● الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم
29	● التطورات النفطية المحلية
29	- الإنتاج المحلي من النفط الخام
30	- صادرات النفط الخام
31	- أسعار النفط الخام
31	- إنتاج الغاز الطبيعي

- 32 - الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية
- 32 - الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

ثانياً: المالية العامة

- 34 ● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2018
- 34 - الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2018
- 34 - الإيرادات
- 36 - النفقات العامة

ثالثاً: القطاع الخارجي

- 41 ● ميزان المدفوعات
- 41 - الحساب الجاري
- 42 - الحساب الرأسمالي والمالي
- 44 ● التجارة الخارجية

رابعاً: التطورات النقدية والمصرفية

- 52 ● التطورات النقدية
- 52 - القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها
- 54 - عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه
- 57 - سعر صرف الدينار الليبي
- 58 ● مصرف ليبيا المركزي
- 58 - جانب الأصول
- 59 - جانب الخصوم
- 63 ● المصارف التجارية
- 65 - تطور الأصول
- 70 - تطور الخصوم
- 76 ● المصرف الليبي الخارجي

تقديم

يتناول هذا التقرير بشكل موجز أهم التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي والمحلي خلال عام 2018، فقد تناول الجزء الأول منه التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى الدولي، أما الجزء الثاني من التقرير فيستعرض التطورات الاقتصادية والمالية على المستوى المحلي خلال سنة 2018، وأهم الإجراءات والسياسات التي تم اتخاذها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والنتائج المتحققة منها.

فعلى المستوى الدولي، تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، لنصل نسبة النمو خلال السنة محل التقرير إلى 3.6%، مقابل نسبة نمو بلغت 3.9% سنة 2017، ويعزى هذا التباطؤ في النمو إلى العديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية منها النزاع التجاري الأمريكي الصيني، والخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، ارتفاع أسعار النفط، اندلاع احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا مع نهاية سنة 2018، مروراً بالعقوبات الأمريكية على إيران، وانتهاءً بالإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكية مع نهاية السنة موضوع التقرير.

أما على الصعيد المحلي، فلاتزال حالة الانقسام السياسي والمؤسسي وتردي الأوضاع الأمنية؛ تلقي بظلالها على المشهد الاقتصادي منذ عام 2014، وقد خلقت العديد من التشوهات والأزمات التي أدت إلى تردي الأوضاع المعيشية للمواطن الليبي وتدهور قيمة الدينار الليبي وارتفاع ملحوظ في المستوى العام للأسعار، كما لاتزال هذه الأوضاع المتردية تعيق جهود الحكومة ومصرف ليبيا المركزي في تنفيذ حزمة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية؛ لمعالجة الآثار السلبية التي خلفتها تلك التشوهات والأزمات، وذلك من خلال إقرار سياسات اقتصادية (مالية، نقدية، تجارية) تهدف إلى المحافظة على الاستقرار المالي والاستدامة المالية.

وبالرغم من المعوقات المشار إليها فقد تم اتخاذ بعض الإجراءات في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي. وأهم هذه المعوقات دعم المؤسسة الوطنية للنفط بالموارد المالية لزيادة القدرة الإنتاجية، وإقرار المجلس الرئاسي بتاريخ 13 سبتمبر 2018 فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية، وغيرها من الإجراءات

الأخرى، والتي انعكست بصورة مباشرة على تحسن ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية والمالية.

ومن أهم التطورات التي شهدها عام 2018، ارتفاع كميات إنتاج وتصدير النفط الخام من الحقول والموانئ النفطية، ليصل إنتاج النفط الخام في 2018 إلى 404.3 مليون برميل، مقابل 320.8 مليون برميل نهاية عام 2017، كما انعكست زيادة الإنتاج على زيادة ملحوظة في الصادرات النفطية خلال العام 2018 لتصل إلى 367.5 مليون برميل، مقابل 287.7 مليون برميل سنة 2017، وشهد أيضاً متوسط أسعار النفط الليبي ارتفاعاً وصل إلى 69.8 دولار للبرميل، مقابل 53.1 دولاراً للبرميل سنة 2017.

أما فيما يتعلق بوضع الميزانية العامة (الترتيبات المالية) لعام 2018، وبالرغم من ضبط معدلات الإنفاق العام عند مستويات مقبولة؛ إلا أن استمرار السياسة المالية التوسعية للإنفاق العام والتمويل بالعجز، هدد الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية في المدى المتوسط والطويل، خصوصاً في ظل استمرار ازدواجية الصرف، واستمرار توجيه الإنفاق العام إلى النفقات التشغيلية التي تستحوذ على قرابة 92.0% من إجمالي الإنفاق العام، شكلت منها المرتبات قرابة 60.0%، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة للسياسة المالية، وتنفيذ الإجراءات الموضوعية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

ونتيجة للتحسن النسبي في مستوى إنتاج النفط الخام وارتفاع حجم الصادرات منه خلال العام موضوع التقرير فقد انعكس ذلك بشكل إيجابي إلى تحسن ملحوظ في وضع الميزانية العامة مقارنةً بعام 2017، حيث ارتفعت إيرادات الميزانية لتصل إلى 35.9 مليار دينار، مقابل 22.3 مليار دينار خلال عام 2017، منها 33.5 مليار دينار إيرادات نفطية، مشكلة ما نسبته 93.3% من إجمالي الإيرادات، فيما بلغت نسبة الإيرادات الأخرى 6.6%، أما فيما يخص النفقات العامة فقد بلغ إجمالي المبالغ المسيلة حوالي 39.3 مليار دينار، شكلت منها المرتبات وما في حكمها نسبة 60.0% ومشروعات وبرامج التنمية نحو 8.6% والدعم 16.8%، ونفقات عمليات التشغيل والتشغيل 14.5%.

وتجدر الإشارة إلى أنه وبإضافة إيرادات رسم بيع النقد الأجنبي المحصلة خلال الربع الأخير من عام 2018 والبالغة نحو 13.2 مليار دينار إلى إجمالي إيرادات الميزانية، فإن إجمالي الإيرادات المحصلة بلغت 49.2 مليار دينار، وهذا حقق فائضاً في الميزانية يقدر بنحو 9.8 مليار دينار مقابل عجز قدره 10.6 مليار دينار عام 2017.

وفيما يخص أداء القطاع الخارجي، فالبيانات التقديرية لميزان المدفوعات تشير إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام محل التقرير، فقد شهد الميزان الكلي فائضاً بلغ 9.8 مليار دينار سنة 2018، مقابل فائض بلغ 3.5 مليار دينار سنة 2017 وذلك نتيجة فائض في الحساب الجاري الذي بلغ 15.4 مليار دينار والذي يرجع الفائض فيه إلى فائض الميزان التجاري الذي بلغ نحو 21.9 مليار دينار، مقابل 11.5 مليار دينار سنة 2017. وقد انعكس الفائض في ميزان المدفوعات على زيادة رصيد احتياطات المصرف المركزي من العملات الأجنبية خلال العام.

وعلى صعيد التطورات النقدية والمصرفية، فقد شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع على أساس سنوي انخفاضاً بمقدار 0.6 مليار دينار أي بنسبة انخفاض بلغت 0.6% ليصل إلى 110.7 مليار دينار مقابل 111.3 مليار دينار في نهاية عام 2017، وقد شكلت العملة خارج المصارف إلى عرض النقود نسبة 31.9%، وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجة إقرار فرض الرسم على بيع النقد الأجنبي ابتداءً من شهر سبتمبر 2018 ورفع القيود على عمليات بيع النقد الأجنبي، انعكس ذلك على تراجع عرض النقود خلال الربع الأخير من عام 2018 بشكل ملحوظ بمقدار 13.3 مليار دينار أي من 124.0 مليار دينار نهاية شهر سبتمبر 2018 ليصل إلى 110.7 مليار دينار في شهر ديسمبر 2018، وقد تركز الانخفاض حول التراجع في ودائع القطاع الخاص (شركات وافراد) من 62.5 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2018 إلى 53.9 مليار دينار نهاية شهر ديسمبر من نفس العام.

وأما على المستوى المصرفي، فقد أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية سنة 2018 (عدا الحسابات النظامية)، ارتفاعاً ليصل إلى نحو 192.5 مليار

دينار، مقابل 177.1 مليار دينار في نهاية سنة 2017، حيث سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً لتصل في نهاية السنة موضوع التقرير إلى 36.3 مليار دينار، مقابل 31.4 مليار دينار في نهاية عام 2017، وبلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية نحو 156.2 مليار دينار في نهاية سنة 2018، مقابل 145.7 مليار دينار في نهاية السنة السابقة، وبخصوص المصارف التجارية، فالمؤشرات المالية للمصارف التجارية في ليبيا، تشير إلى تحسن نسبي في الأداء خلال سنة 2018، مقابل سنة 2017، حيث بلغ إجمالي الأصول باستثناء الحسابات النظامية نحو 117.1 مليار دينار، مقابل 116.5 مليار دينار في نهاية سنة 2017، وقد بلغت الأصول السائلة نحو 87.0 مليار دينار مشكلة نسبة 74.3% من إجمالي الأصول، في حين تراجع الائتمان الممنوح من المصارف التجارية خلال عام 2018 بمقدار مليار دينار ليصل الرصيد القائم إلى 16.4 مليار دينار، مقابل 17.4 مليار دينار عام 2017. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المصارف العاملة في ليبيا قد بلغ 17 مصرفاً، تزاوّل نشاطها من خلال 526 فرعاً ووكالة مصرفية.

وفيما يتعلق بسعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي، فقد انعكست قرارات فرض رسم على بيع النقد الأجنبي على تراجع سعر صرف الدينار الليبي من نحو 6.05 دينار للدولار الواحد نهاية شهر سبتمبر 2018 إلى نحو 4.40 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية شهر ديسمبر 2018، وقد ساهم هذا التراجع الملحوظ في سعر الصرف في انخفاض المستوى العام للأسعار (معدل التضخم) بشكل سنوي ليبلغ 9.3% خلال عام 2018، مقارنة بنسبة 28.5% خلال عام 2017، كما تجدر الإشارة إلى أن معدل التضخم حقق معدلات سالبة خلال الأشهر الأخيرة من عام 2018.

مما تقدم ذكره فإن مصرف ليبيا المركزي يوجه الشكر إلى كافة مؤسسات الدولة، ويشيد بالجهود المبذولة خلال عام 2018، والتي من خلالها أمكن تحقيق بعض الأهداف المالية والاقتصادية وأهمها تحقيق فائض في الميزانية العامة وميزان المدفوعات الليبي، وتحسن ملحوظ في قيمة الدينار الليبي في السوق الموازي، وتراجع في المستوى العام للأسعار

وغيرها من المؤشرات الأخرى، ويأمل المصرف تكثيف المزيد من الجهود خلال عام 2019 بين مؤسسات الدولة لإقرار حزمة من الإجراءات الأخرى، لتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية
والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

● النمو الاقتصادي:

تُشير البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي خلال عام 2018 لتصل نسبة النمو إلى 3.6%، مقارنة بنمو بلغ 3.9% خلال عام 2017، يعزى هذا التباطؤ في النمو إلى العديد من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية، فعلى الصعيد الاقتصادي، فقد كان تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، والنزاع التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول فرض رسوم جمركية على سلع وبضائع تقدر قيمتها بـ 300.0 مليار دولار، والخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، وتشديد السياسة النقدية الأمريكية من خلال قيام الاحتياطي الفيدرالي برفع أسعار الفائدة أربع مرات خلال عام 2018 بواقع 25 نقطة أساس كل مرة، وارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ؛ كل هذه العوامل ساهمت في كبح نمو الاقتصاد العالمي.

ومن الجدير بالذكر أن تسارع النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى تعويض تباطؤ النمو في بعض الاقتصادات الكبيرة كالأرجنتين وكندا والصين وتركيا، كما ساهمت حالة عدم اليقين السائدة على الأوضاع السياسية في بعض الاقتصادات المتقدمة في التباطؤ الحاصل في نمو الاقتصاد العالمي، ابتداءً من الغموض الدائر حول اتفاق خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وما واجهه الرئيس الفرنسي من احتجاجات مع نهاية العام، التي دفعته إلى التراجع عن الزيادة في نسب الضرائب، مروراً بالعقوبات الأمريكية الاقتصادية على الجمهورية الإيرانية، والإغلاق الجزئي للحكومة الأمريكية في نهاية العام، كل هذه الظروف ساهمت في نهاية غير متوقعة للاقتصاد العالمي.

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعاً في النمو الاقتصادي خلال عام 2018 لتصل نسبة النمو إلى 2.9%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 2.4% عام 2017، ويعزى ذلك إلى العديد من المؤشرات الاقتصادية الإيجابية للاقتصاد الأمريكي خلال العام موضوع التقرير، كان من أهم هذه العوامل ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي والذي يشكل 70.0% من الاقتصاد الأمريكي مدفوعاً بتنفيذ خطة الرئيس ترامب لخفض الضرائب على دخول الأفراد، حيث ارتفع معدل إنفاق المستهلكين بنسبة 4.0% الأمر الذي أدى إلى ارتفاع

أسعار المستهلك، وارتفاع معدل التضخم خلال العام 2018 إلى 2.4%، أي أعلى من 2.0% وهو المعدل المستهدف، كل هذه المؤشرات وغيرها عززت من توجه الاحتياطي الفيدرالي نحو الاستمرار في سياسة رفع أسعار الفائدة تدريجياً، وقد ساهمت خطة خفض الضرائب على دخل الشركات أيضاً في زيادة الاستثمار المحلي بنسبة 7.3%، الأمر الذي انعكس على انخفاض معدل البطالة ليصل إلى 3.9% خلال العام موضوع التقرير.

ومن جهة أخرى شهد النمو الاقتصادي بمنطقة اليورو تباطؤاً خلال العام 2018 ليستقر النمو عند 1.9%، مقابل نمو بلغ 2.5% عام 2017، ويرجع ذلك إلى ضعف الطلب الخارجي والخلافات التجارية الخارجية خاصة الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى تداعيات مفاوضات خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي "البريكست" وما يصاحبه من غموض حول بعض القضايا والتي من أهمها التجارة البينية، وعلى صعيد باقي دول الاتحاد الأوروبي، تباطأ النمو في ألمانيا خلال عام 2018 ليصل إلى 1.5%، مقارنة بنسبة نمو بلغت 2.5%، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى ضعف وتيرة النمو في قطاع الصناعة وخاصة صناعة السيارات التي واجهت مشاكل كبيرة في إصدار شهادات المركبات وفقاً لاجراءات اختبار الانبعاثات الجديدة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الصيني فقد شهد تباطؤاً خلال العام موضوع التقرير ليسجل نسبة نمو بلغت 6.7%، مقابل 6.9% خلال عام 2017، وذلك بسبب ضعف الطلب المحلي وتباطؤ الحركة الصناعية ومبيعات التجزئة، بالإضافة إلى تباطؤ النمو في الدول النامية والحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث فرض كل منهما رسوم جمركية انتقائية ضد بعضهما على سلع وبضائع بقيمة تقدر 300.0 مليار دولار، هذا بالإضافة إلى تهديدات جديدة صادرة عن الرئيس الأميركي بزيادة معدلات الرسوم الجمركية خلال العام القادم.

أما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فقد شهدت هي الأخرى تباطؤاً في النمو الاقتصادي خلال عام 2018 لتصل نسبة النمو إلى 1.8%، مقابل نمو بلغ 2.3% عام

2017، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال العام موضوع التقرير، الأمر الذي زاد من الضغوط على المالية العامة للبلدان المستوردة للنفط، أما بالنسبة للبلدان النفطية، فبعد تباطؤ النمو الذي شهدته الدول المصدرة للنفط خلال عام 2017، تعافت اقتصاداتها خلال العام 2018. ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى استفادت اقتصادات الدول المصدرة للنفط من الإصلاحات المالية التي تم تنفيذها عقب انخفاض أسعار النفط خلال عامي 2016 و2017.

جدول رقم (1): معدلات النمو الحقيقي في العالم

"نسب مئوية"

2018	2017	مجموعة الدول
3.6	3.9	العالم:
2.2	2.5	البلدان الصناعية :
2.9	2.4	الولايات المتحدة الأمريكية
1.9	2.5	دول منطقة اليورو
0.3	2.2	اليابان
1.3	1.9	المملكة المتحدة
2.3	2.8	دول صناعية أخرى
4.5	4.8	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية (*) :
3.2	4.0	الدول الناشئة والنامية في أوروبا
2.8	2.4	الدول الناشئة والنامية في آسيا
6.7	6.9	- الصين
1.8	2.3	دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
2.4	-0.7	- المملكة العربية السعودية
1.1	1.3	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
3.3	3.0	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020

* الأسواق الناشئة تشمل: البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب أفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك.

● البطالة :

انخفضت معدلات البطالة في الدول الصناعية خلال عام 2018، لتصل نسبة البطالة إلى 5.1%، مقابل 5.7% عام 2017، كما انخفضت أيضاً معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام 2018 لتصل إلى 3.9%، مقارنةً بمعدل وصل 4.4% لعام 2017، وذلك نتيجة زيادة عدد الوظائف بمقدار 2.1 مليون وظيفة جديدة وفقاً لبيانات وزارة العمل الأمريكية، في حين انخفضت معدلات البطالة في المملكة المتحدة لتصل إلى

4.1%، مقارنة بمعدل بلغ 4.4% لعام 2017، كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضاً وصل إلى 8.2% خلال عام 2018، مقابل 9.1% خلال عام 2017، ويعزى هذا الانخفاض في نسب البطالة في منطقة اليورو إلى تسجيل العديد من البلدان داخل الاتحاد مستويات متدنية لمعدلات البطالة فقد كان معدل البطالة في جمهورية التشيك 1.9%، وألمانيا 3.3%، وهولندا، 3.5% أما بالنسبة لمصر وتونس فقد سجلت معدلات البطالة فيهما انخفاضاً خلال عام 2018 ليصل إلى 10.9% و 15.0% على التوالي.

جدول رقم (2) : معدلات البطالة في الدول الصناعية

"نسب مئوية"

2018	2017	مجموعة الدول
5.1	5.7	الدول الصناعية
3.9	4.4	الولايات المتحدة الأمريكية
8.2	9.1	دول منطقة اليورو
4.1	4.4	المملكة المتحدة
2.4	2.8	اليابان
3.2	3.6	ألمانيا
10.9	12.2	مصر
15.0	15.5	تونس
15.3	17.2	أسبانيا

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020

● التضخم :

شهدت معدلات التضخم العالمية ارتفاعاً خلال عام 2018، وذلك بسبب انتعاش أسعار النفط بفضل سياسات تخفيض الإنتاج التي قامت بها الدول المصدرة للنفط، ففي الدول الصناعية شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً خلال عام 2018، لتصل إلى 2.0%، مقابل 1.7% خلال عام 2017، حيث ارتفعت معدلات التضخم في دول منطقة اليورو إلى 1.8% لعام 2018، مقارنةً بـ 1.5% خلال عام 2017، كذلك الحال في كل من الولايات المتحدة الأمريكية فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً لتسجل نسبة 2.4% مقارنةً بعام 2017، وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 1.6%، وارتفاع

مؤشرات أسعار المستهلك لجميع المواد غير الغذائية والطاقة بنسبة 2.2%، غير أن معدل التضخم في المملكة المتحدة انخفض بمعدل 0.2% ليسجل 2.5% عام 2018، وجاء هذا التراجع بسبب الانخفاض الكبير في أسعار البنزين والديزل نتيجة ل خطة الحكومة لتحديد سقف أسعار للطاقة داخل المملكة المتحدة، وارتفعت مستويات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة لتصل إلى 4.9% خلال عام 2018، مقابل 4.5% خلال عام 2017، وجاء هذه الزيادة كمحصلة للارتفاع الحاد لمعدلات التضخم في كل من الدول الناشئة والنامية في أوروبا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث وصلت مستويات التضخم فيها إلى 6.4% و 10.0% على الترتيب في عام 2018، مقارنة بمعدل بلغ 5.6% و 7.1% في عام 2017.

جدول رقم (3) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

2018	2017	مجموعة الدول
2.0	1.7	الدول الصناعية :
2.4	2.1	الولايات المتحدة الأمريكية
1.8	1.5	دول منطقة اليورو
1.0	0.5	اليابان
2.5	2.7	المملكة المتحدة
4.9	4.5	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية :
6.4	5.6	الدول الناشئة والنامية في أوروبا
2.6	2.4	الدول الناشئة والنامية في آسيا
6.6	6.3	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
10.0	7.1	دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
8.3	10.5	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2020

● التجارة العالمية :

شهد معدلات نمو التجارة العالمية انخفاضاً خلال عام 2018 لتصل إلى 4.0%، مقابل 5.6% عام 2017، ويعزى ذلك إلى مواجهة التجارة العالمية ظروف اقتصادية معاكسة في عام 2018، حيث ازدادت حدة التوترات التجارية وعدم اليقين بشأن السياسة

الاقتصادية بشكل حاد والممثلة بشكل أساسي في النزاع التجاري الصيني الأمريكي، وتباعاً لذلك انخفض كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية، حيث وصل معدل صادراتها في عام 2018 إلى 3.5%، مقابل 5.0% في عام 2017، كما شهدت واردات هذه المجموعة من الدول انخفاضاً أيضاً وصل إلى 3.9% عام 2018، مقابل 4.8% في عام 2017، ويرتبط هذا النمو الضعيف للتجارة العالمية في الدول الصناعية بشكل أساسي إلى ضعف نمو الإنتاج في الاقتصادات الكبرى من العام موضوع التقرير، أما فيما يتعلق بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، فقد شهد معدل نمو صادراتها انخفاضاً ليصل إلى 4.2% عام 2018، مقابل 6.5% عام 2017، كما انخفضت معدلات نمو واردات هذه المجموعة من الدول لتصل إلى 5.1% عام 2018، مقابل 7.4% خلال عام 2017، وذلك بسبب تباطؤ معدلات النمو في العديد من الدول النامية.

جدول رقم (4) : معدلات نمو التجارة العالمية

"نسب مئوية"		
2018	2017	مجموعة الدول
4.0	5.6	إجمالي التجارة العالمية
		الدول الصناعية :
3.5	5.0	الصادرات
3.9	4.8	الواردات
		الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية :
4.2	6.5	الصادرات
5.1	7.4	الواردات

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2020

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول حول العالم، فقد شهد عام 2018 تطورات متباينة في فوائض وعجزات العديد من البلدان، فقد انخفض فائض الحساب الجاري الإجمالي للدول الصناعية من 477.2 مليار دولار عام 2017، ليصل إلى 384.7 مليار دولار عام 2018، وذلك كمحصلة انخفاض فوائض الحساب الجاري

لكل من دول منطقة اليورو واليابان وارتفاع العجز في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، في المقابل ارتفع عجز الحسابات الجارية الإجمالية للدول النامية وأسواق ناشئة أخرى ليصل العجز فيها إلى 30.9 مليار دولار في عام 2018، مقارنةً بعجز بلغ 30.9 مليار دولار عام 2017، ويرجع السبب في ذلك إلى عجوزات الحسابات الجارية المسجلة لمعظم الدول النامية.

جدول رقم (5) : الحسابات الجارية

"مليار دولار"

2018	2017	مجموعة الدول
384.7	477.2	الدول الصناعية :
439.8 -	361.0 -	الولايات المتحدة الأمريكية
382.6	394.9	دول منطقة اليورو
117.8	203.5	اليابان
117.3 -	96.9 -	المملكة المتحدة
333.2	332.1	دول صناعية أخرى
57.7 -	30.9 -	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية:
62.7	25.0 -	الدول الناشئة والنامية في أوروبا
51.2 -	166.3	الدول الناشئة والنامية في آسيا
146.0 -	99.1 -	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
114.4	39.5 -	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
37.6 -	33.7 -	أفريقيا جنوب الصحراء

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2020

● أسعار صرف العملات الدولية والرئيسية :

ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2018، حيث ارتفع الدولار الأمريكي مقابل اليورو بنسبة بلغت 4.7%، ليصل سعر صرفه 0.8734 يورو لكل دولار مقابل سعر صرف بلغ 0.8338 يورو لكل دولار، وقد خسر كل من الجنيه الإسترليني واليوان الصيني 6.4% و 5.2% من قيمتهما أمام الدولار على التوالي، في حين خسر الفرنك السويسري نسبة 0.5% من قيمته أمام الدولار الأمريكي، وتعود أسباب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات الأجنبية الأخرى إلى العديد من العوامل كان من أهمها رفع أسعار الفائدة الأمريكية أربع مرات خلال عام 2018، وقد ساهمت أيضاً الظروف التي تمر بها منطقة اليورو من جراء

التمهيد لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، مروراً بأزمة الميزانية العامة للحكومة الإيطالية، إلى تعزيز قيمة الدولار الأمريكي في الأسواق العالمية مقابل اليورو، في المقابل ارتفعت قيمة الين الياباني بنسبة 1.8% أمام الدولار لتصل قيمته إلى 110.8300 ينًا مقابل وحدة واحدة من الدولار، وذلك بسبب إيجابية البيانات الصادرة عن الاقتصاد الياباني خلال العام موضوع التقرير، الأمر الذي جعل الين الياباني يلعب دور الأصل الآمن مما عزز بدوره من قيمة الين الياباني في الأسواق العالمية.

جدول رقم (6): أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية

وحدات من العملة لكل دولار

العملة	2017	2018
اليورو	0.8338	0.8734
الجنيه الاسترليني	0.7401	0.7877
الين الياباني	112.9000	110.8300
الفرنك السويسري	0.9758	0.9811
اليوان الصيني	6.5116	6.8530

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

● التطورات النفطية الدولية :

- أسعار النفط :

شهدت أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام موضوع التقرير، حيث سجل متوسط أسعار النفط الخام 69.5 دولار للبرميل عام 2018، مقابل 52.5 دولار للبرميل خلال عام 2017، ويعزى السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى انخفاض المخزون النفطي في الولايات المتحدة من النفط الخام بواقع 47.7 مليون برميل خلال العشرة أسابيع الأولى من عام 2018، وذلك بسبب زيادة الصادرات الأمريكية من النفط الخام، ليصل مستوى المخزون النفطي الإستراتيجي إلى 411.58 مليون برميل وهو الأدنى منذ شهر فبراير من عام 2015، وفي وقت لاحق من نفس العام انخفض مخزون النفط الأمريكي لخمس أسابيع على التوالي بمقدار 20 مليون برميل، كما كان لعوامل الطقس دور في ارتفاع أسعار النفط، حيث أدى إعصار (مايكل) إلى انخفاض

الطاقة الإنتاجية بنسبة 40% بحقول النفط الواقعة بخليج المكسيك بالولايات المتحدة الأمريكية، خلال النصف الأول من عام 2018، فضلاً عن استمرار العمل باتفاقية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والدول خارج المنظمة لتخفيض مستويات الإنتاج من أجل تعزيز أسعار النفط الخام، وعلى الصعيد السياسي، استفادت أسعار النفط الخام من العديد من الأحداث السياسية حول العالم، كان من أبرزها إعلان الإدارة الأمريكية انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني وفرضها لعقوبات اقتصادية ومالية على الجمهورية الإيرانية.

جدول رقم (7): متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

" دولاراً للبرميل "

الفترة	2017	2018
الربع الأول	52.0	64.7
الربع الثاني	48.6	71.9
الربع الثالث	50.0	74.2
الربع الرابع	59.4	67.2
متوسط العام	52.5	69.5

المصدر: منظمة الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك) وقاعدة بيانات الأسعار

- العرض :

ارتفع إجمالي المعروض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2018 بمقدار 2.67 مليون برميل في اليوم، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.77%، ليصل إجمالي العرض العالمي إلى 99.07 مليون برميل يومياً، مقارنة بـ 96.40 مليون برميل خلال العام 2017، وقد تركزت هذه الزيادة في الكمية المعروضة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد السوفيتي، وجاءت هذه الإمدادات بشكل رئيسي من الأمريكيتين، حيث شهد عام 2018 زيادة في إنتاج كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، وذلك بسبب زيادة عدد منصات الحفر في الولايات المتحدة الأمريكية بواقع 136 منصة حفر خلال عام 2018 هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ارتفع إنتاج النفط الرملي بكندا بمقدار 0.14 مليون برميل يومياً خلال النصف الثاني من العام 2018، أما بالنسبة لبلدان الاتحاد السوفيتي سابقاً، كانت الزيادة في المعروض من النفط الخام بسبب زيادة الإنتاج في كل من كازاخستان وروسيا، ويرجع ذلك إلى التحديثات التي حصلت على معظم حقول

استخراج النفط في دولة كازاخستان، أما فيما يخص دولة روسيا فقد ارتفع الإنتاج فيها ليصل إلى 11.56 مليون برميل يومياً في المتوسط ، في المقابل سجل إنتاج المنظمة من النفط الخام خلال عام 2018 انخفاضاً بلغت نسبته 0.32%، أي بمقدار 0.12 مليون برميل يومياً ليصل الإنتاج إلى 36.84 مليون برميل يومياً، مقابل معدلات إنتاج بلغت 36.96 مليون برميل يومياً خلال عام 2017، ويعزى ذلك إلى استمرار العمل باتفاقية المنظمة لخفض الإنتاج خلال عام 2018.

جدول رقم (8): العرض العالمي من النفط الخام

"مليون برميل في اليوم"

المنطقة	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	25.71	28.03	2.32	9.02
أمريكا الشمالية والجنوبية	21.49	23.86	2.37	11.03
أوروبا	3.83	3.76	-0.07	-1.83
دول المحيط الهادي	0.39	0.41	0.02	5.13
دول خارج المنظمة :	31.52	31.95	0.43	1.36
الاتحاد السوفيتي سابقا	14.05	14.44	0.39	2.78
أوروبا	0.13	0.12	-0.01	-7.69
الصين	3.97	3.97	-3.85	-96.98
دول آسيوية أخرى	3.61	3.52	0.36	9.97
أمريكا اللاتينية	5.15	5.17	-1.63	-31.65
الشرق الأوسط	3.13	3.21	2.04	65.18
أفريقيا	1.48	1.52	0.04	02.7
منظمة الأوبك	36.96	36.84	-0.12	-0.32
نفط خام	32.02	31.86	-0.16	0-0.5
غاز مسال	4.94	4.98	0.04	0.81
عائدات التكرار	2.21	2.25	0.04	1.81
إجمالي العرض العالمي	96.40	99.07	2.67	2.77

المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2019

- الطلب :

ارتفع إجمالي الطلب على النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2018 بنسبة 1.54%، أي بمقدار 1.50 مليون برميل في اليوم ليصل إلى 98.78 مليون برميل في يوماً مقابل 97.28 مليون برميل في اليوم خلال عام 2017. وقد كانت الدول النامية المحرك الرئيسي لهذه الزيادة في الطلب، حيث ارتفع طلب الاقتصاد الهندي على النفط الخام بواقع 0.21 مليون برميل في اليوم وذلك بسبب زيادة وتيرة النمو الاقتصادي والمدفوعة بالنمو الحاصل في الإنتاج الصناعي، وارتفع الطلب الصيني على النفط الخام بمقدار 0.39 مليون برميل يومياً ليصل إلى 12.71 مليون برميل في اليوم خلال عام 2018، ويعزى ذلك إلى نمو كل من الصناعات البتروكيمياوية وقطاع الطيران، هذا بالإضافة إلى زيادة الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 0.44 مليون برميل يومياً لتصل إلى 47.86 مليون برميل يومياً، وتركزت هذه الزيادة في طلب الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الخام بنسبة 2.22%، بسبب ارتفاع النمو الاقتصادي وتحسن معدلات البطالة وارتفاع الأجور، ونمو قطاع الصناعة.

جدول رقم (9): الطلب العالمي على النفط الخام

" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
إجمالي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	47.42	47.86	0.44	0.93
أمريكا الشمالية والجنوبية	25.06	25.49	0.43	1.72
منها: الولايات المتحدة الأمريكية	20.27	20.72	0.45	2.22
أوروبا	14.3	14.33	0.03	0.21
دول المحيط الهادي	8.06	8.04	-0.02	-0.25
إجمالي الدول النامية	32.12	32.65	0.53	1.65
دول آسيوية أخرى	13.24	13.68	0.44	3.32
الهند	4.53	4.74	0.21	4.64
أمريكا اللاتينية	6.51	6.53	0.02	0.31
الشرق الأوسط	8.17	8.11	-0.06	-0.73
أفريقيا	04.2	4.33	0.13	03.1
إجمالي الأقاليم الأخرى	17.74	18.27	0.53	2.99
الاتحاد السوفيتي سابقا	4.7	4.82	0.12	2.55
أوروبا الأخرى	0.72	0.74	0.02	2.78
الصين	12.32	12.71	0.39	3.17
إجمالي الطلب العالمي	97.28	98.78	01.5	1.54

المصدر : منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2019

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

سجل أداء الاقتصادات العربية كلها تحسناً ملموساً خلال عام 2018، وارتفعت وتيرة النمو في أكثر من نصف تلك الدول مدعومة بتلاقي ظروف خارجية وداخلية كانت إيجابية في المجمل، فعلى مستوى التطورات الدولية، ساهم ظهور بواذر تعافي الاقتصاد العالمي خلال النصف الأول من عام 2018 في دعم الطلب على النفط وزيادة أسعاره في الأسواق الدولية، وعلى السلع والخدمات المصدرة من الدول العربية مما كان له أثرٌ إيجابيٌّ على حجم النشاط الاقتصادي في تلك الدول، في المقابل تأثرت الاقتصادات العربية في النصف الثاني من نفس العام، نتيجة لنتكاسة في أداء الاقتصاد العالمي عقب تفاقم التوترات والخلافات التجارية وزيادة مستوى عدم اليقين في الأسواق المالية الدولية بعد ارتفاع أسعار الفائدة إثر إنهاء العمل بسياسة التيسير النقدي خاصة في الولايات المتحدة، وقد عقدت هذه التطورات أوضاع المديونية لدى عدد من الدول النامية والعربية، وأثرت على تدفق الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال نتيجة لارتفاع جاذبية الأصول المقومة بالدولار.

وعلى مستوى العوامل الداخلية، فرغم تواصل التداعيات الناتجة عن الأوضاع التي تمر بها بعض الدول العربية، قد حققت عدد من الدول العربية خلال عام 2018 معدلات نمو أعلى من تلك المسجلة في عام 2017، بفضل تحسن عائدات صادرات النفط ، وظهور الآثار الإيجابية لتنفيذ عدد من برامج الإصلاح الاقتصادي واتباع سياسة مالية أكثر فاعلية، وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل نمواً مبلغ نحو 8.0% عام 2018 بالمقارنة مع معدل نمو بلغ 2.8% عام 2017.

قُدِّر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية بحوالي 6,651 دولار عام 2018 مسجلة بذلك ارتفاع بلغت نسبته 5.6% بالمقارنة مع عام 2017، وفي حين شهد عام 2018 زيادة في الضغوط التضخمية في عدد من هذه الدول العربية نتيجة لعدة عوامل منها زيادة في الطلب المحلي، وارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية والوقود عقب تطبيق برامج الإصلاحات للسياسة المالية، فضلاً عن تأثر عدد من هذه الدول بال**الأوضاع** الداخلية التي تمر بها، تراجعت تلك الضغوط في بقية الدول العربية، حيث انخفض متوسط معدل التضخم في الدول العربية كمجموعة من حوالي 8.1% عام 2017 إلى حوالي 7.9% عام 2018.

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول العربية كمجموعة حوالي 2.6% عام 2018، مقابل معدل نمو بلغ نحو 1.0% عام 2017. وسجلت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط معدل نمو بلغ 2.5% عام 2018، مقابل معدل قُدِّر بحوالي 0.2% عام 2017، وسجلت مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2018 نمو بلغ نحو 2.3%، مقابل انكماش قُدِّر بحوالي 2.3% عام 2017، أما في مجموعة الدول الأخرى، فقد ارتفع متوسط معدل النمو من حوالي 2.8% عام 2017 إلى حوالي 2.9% عام 2018.

فيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، سجلت قطاعات الإنتاج السلعي زيادة في حصتها في الناتج على حساب قطاعات الخدمات، خاصة قطاع الصناعات الاستخراجية التي زادت حصته في الناتج من 22.6% عام 2017 إلى حوالي 26.8% عام 2018 بفضل النمو المرتفع الذي سجله هذا القطاع والذي بلغ نحو 31.9% العام 2018. وفي جانب توزيع الناتج حسب بنود الإنفاق، فقد تراجعت حصص كل من الاستهلاك النهائي، بشقيه العائلي والحكومي، وكذلك الاستثمار، مقابل ارتفاع حصة فجوة الموارد بفضل ارتفاع صادرات السلع والخدمات مدفوعة بمعدل نمو بلغ نحو 16.6% عام 2018.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً : القطاع الحقيقي

● الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

بحسب البيانات الرسمية الصادرة من إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط خلال الفترة موضوع التقرير، تشير البيانات إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد انتعاشاً خلال عام 2018، وذلك نتيجة التحسن في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 8.2%، مقابل معدل نمو بلغت نسبته حوالي 28.5% في عام 2017، ويعزى هذا الارتفاع في معدل نمو الناتج إلى التحسن الذي طرأ على إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث حقق الناتج المحلي النفطي نمواً بحوالي 21.0%، على الرغم من أن معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي سجل انخفاضاً بحوالي 5.3%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2018 (أسعار 2013) نحو 112.4 مليار دينار، مقابل 103.9 مليار دينار في عام 2017، منها الناتج المحلي النفطي الحقيقي بقيمة 64.4 مليار دينار، والناتج المحلي غير النفطي الحقيقي بقيمة 48.1 مليار دينار، وبالرغم من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي غير أن بعض القطاعات الاقتصادية سجلت معدلات نمو مرتفعة، حيث سجل قطاع التعدين واستغلال المحاجر نمو بمعدل 21.3% و قطاع النقل والتخزين نمو بمعدل 16.6%. كذلك سجل قطاع التعليم نمو بمعدل 15.5% وسجلت الصحة والعمل الاجتماعي معدل نمو بنسبة 11.5%، كل ذلك مقارنة بعام 2017.

ونظراً لارتفاع معدل النمو في الاقتصاد الوطني خلال عام 2018، فقد سجل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً من 14,496.2 دينار خلال عام 2017، إلى 15,467.0 دينار خلال عام 2018، أي بنسبة زيادة قدرها 6.7%.

● الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2018 نمو بلغ نسبته 12.8% ليصل إلى 112.3 مليار دينار، مقارنة بنحو 99.5 مليار دينار خلال عام 2017، ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع الناتج المحلي النفطي من 28.0 مليار دينار خلال عام 2017 إلى حوالي 44.1 مليار دينار في عام 2018 بمعدل ارتفاع بلغ 57.6%، وتراجع الناتج المحلي غير النفطي خلال عام 2018 إلى 68.2 مليار دينار مقابل 71.5 مليار دينار في عام 2017، وبمعدل انكماش بلغ 4.7%. وقد أدى هذا التسارع في وتيرة

نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 13,876.7 دينار خلال عام 2017، إلى 15,440.2 دينار خلال عام 2018.

جدول رقم (10) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2007)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	1,511.5	1,300.0	1,361.9	4.8
صيد الأسماك	91.6	49.6	46.0	-7.3
التعدين واستغلال المحاجر	27,985.2	52,410.1	63,580.2	21.3
الصناعات التحويلية	2,939.5	2,674.3	2,672.9	-0.1
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,941.2	2,047.1	2,008.2	-1.9
الإنشاءات	1,638.0	1,366.9	1,669.4	22.1
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	5,487.6	5,824.3	3,794.8	-34.8
الفنادق والمطاعم	142.4	91.5	87.0	-4.9
النقل والتخزين والاتصالات	3,951.3	3,862.6	4,504.7	16.6
الوساطة المالية	3,574.2	3,306.1	3,094.4	-6.4
الأنشطة العقارية والإجارية وأنشطة المشاريع التجارية	7,846.9	7,947.6	7,998.8	0.6
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	24,104.6	23,250.6	21,786.0	-6.3
التعليم*	30.7	23.8	27.5	15.5
الصحة والعمل الاجتماعي*	93.7	94.0	104.8	11.5
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	88.5	59.1	55.0	-6.9
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	534.5	369.6	348.7	-5.7
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين :	80,892.6	103,937.9	112,442.8	8.2
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	28,949.7	53,170.0	64,354.8	21.0
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	51,942.9	50,767.9	48,088.0	-5.3

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط

* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (11) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018
الزراعة والصيد والحراجة	1.87	1.25	1.21
صيد الأسماك	0.11	0.05	0.04
التعدين واستغلال المحاجر	34.60	50.42	56.54
الصناعات التحويلية	3.63	2.57	2.38
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.40	1.97	1.79
الإنشاءات	2.02	1.32	1.48
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	6.78	5.60	3.37
الفنادق والمطاعم	0.18	0.09	0.08
النقل والتخزين والاتصالات	4.88	3.72	4.01
الوساطة المالية	4.42	3.18	2.75
الأنشطة العقارية والإجارية وأنشطة المشاريع التجارية	9.70	7.65	7.11
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	29.80	22.37	19.38
التعليم*	0.04	0.02	0.02
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.12	0.09	0.09
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.11	0.06	0.05
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.66	0.36	0.31
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	35.79	51.16	57.23
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	64.21	48.84	42.77

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط

* تشمل القطاعين الخاص العام

جدول رقم (12) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي " مليون دينار "	عدد السكان* " بالآلاف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار "
2016	80,892.6	7,071	11,440.1
2017	103,937.9	7,170	14,496.2
2018	112,442.8	7,270	15,467.0

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط

* تقديرات

جدول رقم (13) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

" مليون دينار "

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	3,057.1	3,522.3	3,720.9	5.6
صيد الأسماك	143.3	104.7	110.3	5.3
التعدين واستغلال المحاجر	10,907.3	27,699.3	43,738.2	57.9
الصناعات التحويلية	2,536.6	2,627.3	2,932.6	11.6
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,147.8	2,121.5	2,122.3	0.0
الإنشاءات	2,504.8	4,039.3	3,205.5	-20.6
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	7,618.9	10,884.8	6,641.5	-39.0
الفنادق والمطاعم	231.4	218.5	230.2	5.4
النقل والتخزين والاتصالات	4,130.8	4,526.7	5,673.9	25.3
الوساطة المالية	3,604.0	3,491.6	3,474.1	-0.5
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,414.2	8,852.4	8,999.5	1.7
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	29,674.7	31,615.8	31,584.0	-0.1
التعليم*	50.5	60.9	74.0	21.5
الصحة والعمل الاجتماعي*	144.1	161.5	190.3	17.8
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	149.2	157.4	159.1	1.1
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-662.0	588.0	606.3	3.1
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين :	74,652.7	99,496.2	112,250.0	12.8
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	11,195.8	27,975.8	44,087.2	57.6
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	63,456.9	71,520.4	68,162.8	-4.7

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط

* تشمل القطاعين الخاص والعام

جدول رقم (14) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

نسبة من الإجمالي

النشاط الاقتصادي	2016	2017	2018
الزراعة والصيد والحراجة	4.10	3.54	3.31
صيد الأسماك	0.19	0.11	0.04
التعدين واستغلال المحاجر	14.61	27.84	56.54
الصناعات التحويلية	3.40	2.64	2.38
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.88	2.13	1.79
الإتشاءات	3.36	4.06	1.48
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	10.21	10.94	3.37
الفنادق والمطاعم	0.31	0.22	0.08
النقل والتخزين والاتصالات	5.53	4.55	4.01
الوساطة المالية	4.83	3.51	2.75
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة المشاريع التجارية	11.27	8.90	7.11
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	39.75	31.78	19.38
التعليم*	0.07	0.06	0.02
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.19	0.16	0.09
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.20	0.16	0.05
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.89	0.59	0.31
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين :	100.0	100.0	100.0
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	15.00	28.12	57.23
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	85.00	71.88	42.77

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط

* تشمل القطاعين الخاص والعام

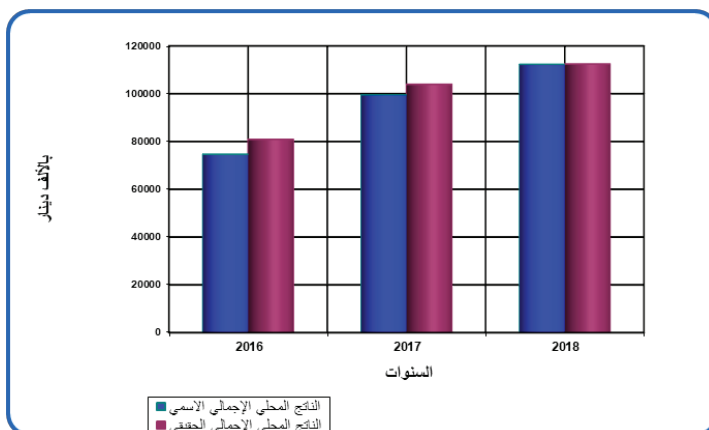
جدول رقم (15) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية " مليون دينار "	عدد السكان * " بالآلاف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار "
2016	74,652.7	7,071	10,557.6
2017	99,496.2	7,170	13,876.7
2018	112,250.0	7,270	15,440.2

المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط

* تقديرات

شكل (1) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي



المصدر : إدارة الحسابات القومية - وزارة للتخطيط

● الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم :

أظهرت بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد خلال عام 2018 تراجعاً ملحوظاً في معدل التضخم السنوي العام (سنة الأساس 2008) حيث سجل المعدل نسبة 13.6% خلال عام 2018، والذي يعد تحسناً ملحوظاً مقارنة

بالعامين الماضيين 2016 ، 2017 والذي سجل فيهما معدلات التضخم مستويات قياسية وصلت إلى 25.9% و 25.8% على التوالي.

ويعود هذا التراجع في معدل التضخم السنوي إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في سبتمبر من عام 2018 في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والتي أهمها تخفيف القيود وتسهيل الإجراءات على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي. والذي انعكس بشكل إيجابي على معظم الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2018، وذلك بتحليل اتجاهات الأسعار من خلال مكونات المجموعة السلبية والتي انخفض فيها معدل التضخم في مجموعة المواد الغذائية من 35% إلى 18.5% ، كذلك مجموعة الملابس والأحذية من 28.3% إلى 25.1%. بالإضافة لانخفاض مجموعة السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بمعدل 0.3% مقابل 2.9% في عام 2017، في حين انخفض معدل التضخم في مجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية 5.3%، و الصحة 7.1% ، النقل 5.1%، الاتصالات 2.9%، الترفيه والثقافة 2.7%، التعليم 29.9%، المطاعم والفنادق 2.8%، السلع والخدمات الأخرى 1.9%، وعلى ضوء ذلك اتجه الرقم القياسي لأسعار المستهلك نحو الانخفاض خلال عام 2018، ليسجل بذلك معدل التضخم العام انخفاضاً بلغت نسبة 13.2% مقابل 25.8% خلال عام 2017، ويعود هذا إلى التراجع الكبير لمتوسط سعر الصرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازية، من نحو 6.10 دينار لكل دولار إلى نحو 4.25 دينار لكل دولار، وذلك بفعل الإجراءات التصحيحية التي اتخذها مصرف ليبيا المركزي في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

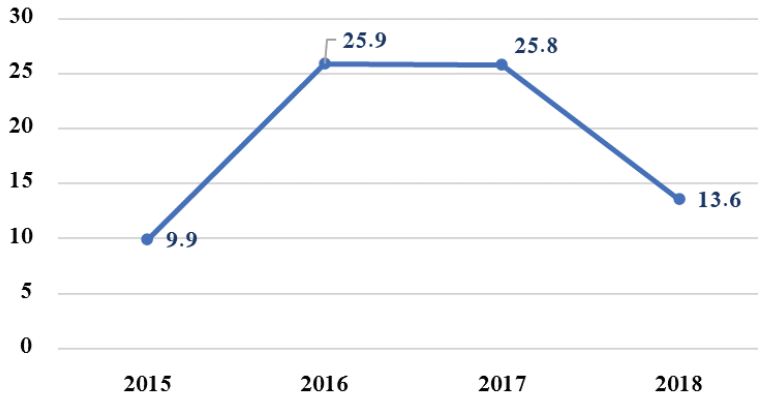
جدول رقم (16) الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم

(سنة الأساس 2008)

معدل التضخم %	2018	معدل التضخم %	2017	الوزن	الأقسام الرئيسية
18.5	316.7	35.0	267.2	38.8	المواد الغذائية
9.6	334.0	9.5	304.8	0.7	التبغ
25.1	448.4	28.3	358.5	6.4	الملايس والأحذية
0.3	156.5	2.9	156.0	22.7	السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
5.3	340.3	35.5	323.1	4.9	الأثاث والأجهزة المنزلية
7.1	298.1	21.1	278.4	4.1	الصحة
5.1	187.6	11.7	178.5	8.1	النقل
2.9	82.0	5.9	79.7	2.7	الاتصالات
2.7	232.6	34.9	226.6	2.8	الترفيه والثقافة
29.9	333.2	35.8	256.5	4.0	التعليم
2.8	343.3	58.1	333.9	1.7	المطاعم والفنادق
1.9	276.9	39.0	271.6	3.1	السلع والخدمات الأخرى
13.6	270.2	25.8	238.7	100	الرقم القياسي العام

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل رقم (2) : معدل التضخم العام (2015 - 2018)



المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

● التطورات النفطية المحلية

استمر تعافي قطاع النفط خلال عام 2018 سواء كان ذلك في كميات الإنتاج والتصدير من الحقول والموانئ النفطية في ليبيا أو على صعيد أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث ارتفع متوسط إنتاج النفط ليصل إلى 1.1 مليون برميل يومياً، وارتفعت الأسعار العالمية للنفط الخام الليبي ليصل في المتوسط إلى نحو 70.0 دولار للبرميل تقريباً.

- الإنتاج المحلي من النفط الخام :

شهد إنتاج النفط الخام خلال عام 2018 ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 404.3 مليون برميل، مقارنة بـ 320.8 مليون برميل في نهاية عام 2017، أي بنسبة نمو بلغت 20.0%، بزيادة قدرها 83.5 مليون برميل، حيث ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من النفط الخام خلال عام 2018 ليصل إلى 1.1 مليون برميل يومياً، مقابل 0.878 مليون برميل يومياً لعام 2017، أي بمعدل نمو قدره 25.3% وما مقداره 222 ألف برميل، ويعود السبب وراء هذا الارتفاع في الإنتاج إلى استئناف الإنتاج والتصدير من بعض الحقول والموانئ النفطية التي كانت إما مغلقة أو متوقفة عن التشغيل مثل حقل البيضاء الذي كان مقفل منذ عام 2014، كذلك رفعت شركة الواحة للنفط إنتاجها ليصل إلى 145 ألف برميل يومياً، أيضاً ارتفع الإنتاج في حقل الشرارة النفطي إلى 220 ألف برميل يومياً، و بدء تشغيل حقل الجرف النفطي البحري، لتساهم هذه العوامل مجتمعة في رفع القدرة الإنتاجية الكلية للنفط الخام.

الجدول التالي يوضح توزيع كميات الإنتاج من النفط الخام وذلك حسب الشركات المنتجة له، ومساهمة إنتاجها من إجمالي الإنتاج.

جدول رقم (17) : توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات

" مليون برميل "

2018		2017		نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط %		الشركات المنتجة
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	رأسمالي	تشغيلي	
22.0	89.0	28.7	92.1	100.0	100.0	الخليج العربي
24.2	97.8	16.2	52.0	59.2	59.2	الواحة
13.9	56.2	13.9	44.5	50.0	85.5	ملينة للنفط (ليني للنفط)
24.0	97.0	23.4	75.2	50.0	88.8	أكاكوس (رييسول)
4.0	16.3	3.6	11.6	-	-	فنتر سهال
5.1	20.7	5.5	17.7	100.0	100.0	سرت
2.6	10.5	3.8	12.2	50.0	88.0	الهروج (فيبا)
1.5	5.9	1.4	4.4	50.0	88.0	الزويتينة
2.7	10.9	3.5	11.1	50.0	50.0	المبروك (توتال)
-	-	-	-	50.0	65.0	أو إم في
100	404.3	100	320.8			المجموع
	1.1		0.878			متوسط الإنتاج اليومي

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

- صادرات النفط الخام :

ارتفعت الكميات المصدرة من النفط الخام خلال عام 2018 لتصل إلى 367.5 مليون برميل، مقابل 287.7 مليون برميل في عام 2017، أو بنسبة نمو بلغت 27.7% وما مقدراه 79.8 مليون برميل، لتشكل ما نسبته 90.9 % من إجمالي الإنتاج من النفط خلال عام 2018، ويعود السبب وراء هذا النمو في إجمالي الصادرات إلى ارتفاع إنتاج النفط الخام، بالإضافة لاستئناف ميناء الزويتينة النفطي عمله في عمليات التصدير واستقبال سفن الشحن.

جدول رقم (18) : صادرات النفط الخام

" مليون برميل "

السنوات		البيان
2018	2017	
367.5	287.7	إجمالي الكميات المصدرة (مليون برميل)
1.0	0.8	متوسط الكميات المصدرة يومياً

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

- أسعار النفط الخام المحلي :

شهدت أسعار النفط الخام الليبي في السوق العالمية انتعاشاً في عام 2018، حيث بلغت في المتوسط حدود 70.0 دولار للبرميل، مقابل حوالي 55.05 دولار للبرميل في سنة 2017 أي بنسبة نمو بلغت حوالي 27.0%، والجدول الآتي يوضح متوسط أسعار النفط الخام الليبي حسب النوع.

جدول رقم (19) : متوسط الأسعار الدولية لأنواع النفط الخام المحلي

" دولاراً لكل برميل "

نوع الخام	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البريقة	108.39	94.45	51.76	43.30	53.67	69.93
الزويتينة	108.52	110.42	57.58	44.88	53.24	71.79
سيرنكا	108.07	87.74	-	44.67	58.82	68.48
السدر	107.42	86.07	-	47.20	55.13	69.39
أبو الطفل	108.27	110.36	60.77	45.22	56.90	71.10
السريـر	106.87	90.89	54.31	44.97	-	68.20
مسلة	106.68	92.58	47.67	40.90	-	-
أمنـا	107.18	84.14	57.10	47.96	52.54	71.02
البوري	107.48	99.49	50.21	38.21	-	-
الشرارة	109.00	98.71	-	-	-	-
الجرف	108.21	96.32	52.00	39.62	-	-
مليتة	109.12	97.18	52.69	-	-	-
الوفاء	-	-	40.66	-	-	-
المتوسط العام	107.9	95.7	50.5	41.60	55.05	70.0

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

- إنتاج الغاز الطبيعي :

شهد إنتاج الغاز الطبيعي من الآبار والحقول انخفاضاً خلال عام 2018 ليصل إلى نحو 853.1 مليار قدم مكعب، مقارنة بـ 865.3 مليار قدم مكعب عام 2017، يشمل معدل انخفاض بلغت نسبته 1.4% وما مقداره 12.2 مليار قدم مكعب.

جدول رقم (20) : المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي

"مليار قدم مكعب"

السنوات		البيان
2018	2017	
853.1	865.3	إنتاج الغاز الطبيعي (متوسط السنة)

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية :

شهد عام 2018 ارتفاعاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (21) بأن الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية قد ارتفع من 4694.0 ألف طن متري خلال عام 2017 ليصل إلى 5482.1 ألف طن متري خلال عام 2018، مسجلاً ارتفاعاً قدره 788.1 ألف طن متري، وبنسبة ارتفاع بلغت 16.8%.

جدول رقم (21) : الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية

"ألف طن متري"

2018		2017		المشتقات
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
34.4	1,884.7	36.3	1,705.5	زيت الوقود الثقيل
28.5	1,562.8	28.4	1,331.9	وقود الديزل
17.3	948.4	14.2	666.7	نافثا (خام)
12.0	660.3	10.2	477.0	وقود الطائرات وكبروسين
7.1	390.8	10.0	469.7	بنزين 95
0.6	35.1	0.9	43.2	غاز طبيعي (اسطوانات)
100.0	5,482.1	100	4,694.0	الإجمالي

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية :

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2018 ارتفاعاً، حيث ارتفع بمقدار 224.1 ألف طن متري، أي بنسبة ارتفاع بلغت 2.5%، ليصل إلى 9128.1 ألف طن متري خلال 2018، مقابل 8904.0 ألف طن متري خلال عام 2017.

جدول رقم (22) : الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

2018		2017		المشتقات
% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	
3.1	280.6	3.1	277.7	الغاز المسال
43.3	3,949.9	44.2	3,935.3	بنزين
1.8	168.1	2.2	197.8	وقود الطائرات وكيروسين
37.0	3,378.4	37.9	3,376.0	وقود الديزل
14.8	1,351.1	12.5	1,117.2	زيت الوقود الثقيل
100.0	9,128.1	100.0	8,904.0	المجموع

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط

ثانياً : المالية العامة

صدر قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم 575 لسنة 2018 بشأن إقرار الترتيبات المالية لعام 2018، والإذن لوزارة المالية بصرف مبلغ قدره 42.5 مليار دينار، منها 24.5 مليار دينار المرتبات وما في حكمها، و6.7 مليار دينار نفقات التشغيل والتجهيز، و4.7 مليار دينار مشروعات وبرامج التنمية، و6.5 مليار دينار لتغطية نفقات الدعم، على أن تغطي هذه النفقات من الموارد النفطية بقيمة 27.0 مليار دينار، 5.6 مليار دينار إيرادات أخرى (ضرائب، جمارك، رسوم) ونحو 9.9 مليار دينار تمويل مصرف ليبيا المركزي.

وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته الإيرادات النفطية، إلا أن الاستمرار في اتباع سياسة مالية توسعية والتمويل بالعجز من شأنه أن يهدد الاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية، خصوصاً في ظل استمرار الاعتماد على الإيرادات النفطية، وتشوه هيكل الإنفاق العام حيث استحوذ الإنفاق الاستهلاكي على قرابة 92.0% من إجمالي الإنفاق العام، تشكل منها المرتبات وحدها قرابة 60.0%، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة للسياسة المالية بوجه عام وسياسة التوظيف والاستخدام بشكل خاص، وتنفيذ الإجراءات الموضوعية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2018

- الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2018

وفيما يلي استعراض للموقف التنفيذي للترتيبات المالية لعام 2018 :

1- الإيرادات :

نتيجة لتحسن وانتعاش إنتاج وصادرات النفط الخام وتحسن أسعاره في الأسواق العالمية، فقد انعكس ذلك على زيادة إجمالي الإيرادات المحققة خلال الفترة موضوع التقرير، ليصل إجمالي الإيرادات إلى 35.9 مليار دينار، مقابل 22.3 مليار دينار إيرادات محققة خلال عام 2017، وبالرغم من التحسن في الإيرادات النفطية إلا أن مستوى تحصيل الإيرادات السيادية الأخرى لا يزال متدنياً ولم يصل إلى المستوى الذي يتناسب مع الوضع الاقتصادي للدولة.

• إيرادات النفط :

قدر إجمالي الدخل من إيرادات النفط وفقاً لقرار المجلس الرئاسي المشار إليه سابقاً بـ 27.0 مليار دينار خلال الفترة موضوع التقرير في حين بلغ الدخل المحقق من إيرادات النفط خلال الفترة موضوع التقرير حوالي 33.5 مليار دينار، بزيادة عن المقدّر بنحو 6.5 مليار دينار لتبلغ بذلك نسبة التحصيل 124.0% تقريباً، وبنسبة زيادة عن ما تم تحقيقه من إيرادات نفط عام 2017 بلغت 14.2 مليار دينار، وتعزى هذه الزيادة في إيرادات النفط الخام لتحسن إنتاج وصادرات النفط الخام وارتفاع متوسط أسعاره العالمية خلال عام 2017 مقارنة بأسعاره عام 2018 بنسبة 33.2%.

• إيرادات الضرائب :

بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة من الضرائب حوالي 1.1 مليار دينار مقابل 845.2 مليون دينار إيرادات ضرائب محققة خلال عام 2017، أي بزيادة قدرها 254.8 مليون دينار.

• إيرادات الجمارك :

بلغ إجمالي الدخل المحقق من الجمارك في حدود 449.7 مليون دينار مقابل 164.4 مليون دينار رسوم محققة خلال عام 2017، أي بنسبة زيادة قدرها 173.5%.

• الإيراد العام :

قدر إجمالي الإيراد العام المتوقع تحصيله بحوالي 3.6 مليار دينار خلال الفترة موضوع التقرير، بينما بلغ الدخل المحقق خلال نفس الفترة حوالي 922.2 مليون دينار مقابل 1.2 إيرادات محقق خلال عام 2017.

بتاريخ 12 سبتمبر 2018 صدر قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) بشأن فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي والقرار رقم (1313) بشأن تحديد رسوم جمركية على بعض السلع حيث نصت المادة الثانية منه على فرض رسوم بنسبة 183.0% من سعر الصرف

الرسمي على مبيعات النقد الأجنبي للمبيعات الشخصية والتجارية، وفي إطار تنفيذ هذا القرار بلغ إجمالي الإيرادات المحصلة من جراء فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي خلال عام 2018 نحو 13.2 مليار دينار ليصل إجمالي الإيرادات المحققة خلال العام بـ 49.2 مليار دينار.

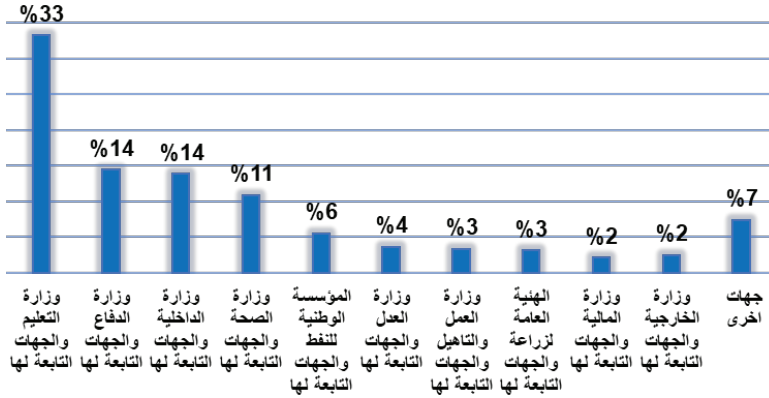
2- النفقات العامة :

بلغ إجمالي النفقات المسيلة في إطار الترتيبات المالية لعام 2018 نحو 39.3 مليار دينار مقابل 32.7 مليار دينار إنفاق عام خلال عام 2017، وبنسبة تنفيذ قدرها 92.5%، شكل الإنفاق الاستهلاكي منها نسبة 91.4%، فيما شكلت النفقات الرأسمالية النسبة المتبقية والبالغة 8.6%، وفيما يلي تحليل مفصل لكل بند من بنود الإنفاق العام :

• الباب الأول (المرتبات وما في حكمها) :

قدر إجمالي النفقات المخصصة للباب الأول وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (575) لسنة 2018 بشأن إقرار ترتيبات مالية للعام المالي 2018 في حدود 24.5 مليار دينار خلال العام موضوع التقرير، في حين بلغ إجمالي ما تم تسويله حوالي 23.6 مليار دينار خلال عام 2018، مسجلاً ارتفاعاً قدره 3.3 مليار دينار مقارنة بـ 20.3 مليار دينار عام 2017، حيث استحوذ قطاع التعليم والجهات التابعة له على نسبة 33.0% من إجمالي المرتبات وما في حكمها، في حين بلغت نسبة كل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية نسبة 14.0% ، 14.0% على التوالي، بينما كانت نسبة قطاع الصحة حوالي 11.0% من إجمالي المرتبات المصروفة لعام 2018.

شكل رقم (3) تفاصيل نفقات المرتبات وما في حكمها (الباب الأول)

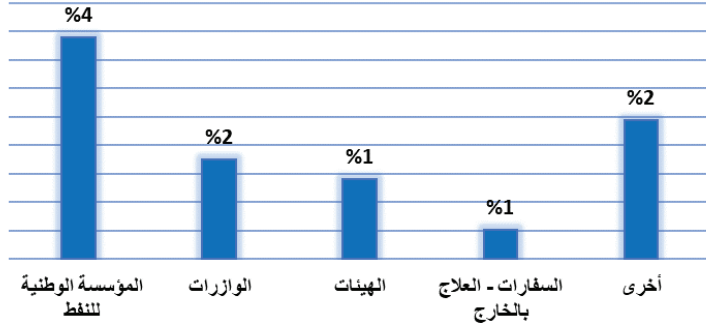


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

• الباب الثاني (نفقات التشغيل والتجهيز والتشغيل) :

قدر إجمالي النفقات المخصصة للباب الثاني وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (575) لسنة 2018 المشار إليه سابقاً حوالي 6.7 مليار دينار خلال العام موضوع التقرير، في حين بلغ إجمالي المبالغ المسيلة 5.7 مليار دينار، وبارتفاع قدره 1.2 مليار دينار مقارنة بما تم إنفاقه خلال عام 2017 والبالغ 4.5 مليار دينار، حيث استحوذت المؤسسة الوطنية للنفط على 40.0% من إجمالي نفقات التشغيل والتجهيز والتشغيل الفعلية، بينما كان نصيب الوزارات حوالي 20.0% من إجمالي هذه النفقات.

شكل رقم (4): نفقات التشغيل والتجهيز والتسيير

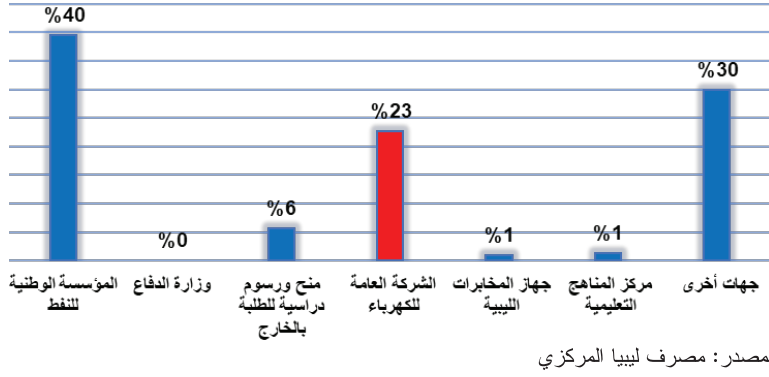


المصدر: مصرف ليبيا المركزي

• الباب الثالث (مشروعات وبرامج التنمية) :

قدر إجمالي النفقات المخصصة للباب الثالث وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (575) لسنة 2018 المشار إليه سابقاً حوالي 4.7 مليار دينار خلال العام 2018، في حين بلغ إجمالي الأموال المسيلة 3.4 مليار دينار، بارتفاع قدره 1.5 مليار دينار مقارنة بما تم إنفاقه خلال عام 2017 والبالغ 1.9 مليار دينار، حيث استحوذت المؤسسة الوطنية للنفط على 40.0% من إجمالي ما تم إنفاقه على مشروعات وبرامج التنمية، في حين بلغت نسبة ما تم إنفاقه على الشركة العامة للكهرباء 23.0% من إجمالي نفقات مشاريع وبرامج التنمية خلال الفترة موضوع التقرير.

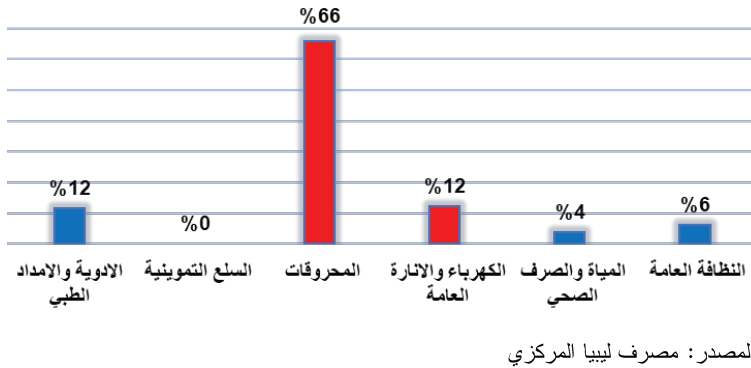
شكل رقم (5): مشروعات وبرامج التنمية



• الباب الرابع (نفقات الدعم) :

قدر إجمالي النفقات المخصصة للباب الرابع وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (575) لسنة 2018 المشار إليه سابقاً في حدود 6.5 مليار دينار خلال العام 2018، في حين بلغ إجمالي الأموال المسيلة 6.6 مليار دينار، بزيادة قدرها 0.6 مليار دينار عن عام 2017. وتجدر الإشارة إلى أن 66.0% من نفقات الدعم يتم إنفاقها على المحروقات، في حين بلغ ما تم إنفاقه على الكهرباء حوالي 12.0%.

شكل رقم (6) : نفقات الدعم



3- تمويل مصرف ليبيا المركزي :

قدر إجمالي التمويل الذي قدمه مصرف ليبيا المركزي كقرض حسن بنحو 10.0 مليار دينار، وفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (575) في المقابل بلغ إجمالي التمويل الفعلي الممنوح من قبل مصرف ليبيا المركزي نحو 5.0 مليارات دينار.

ثالثاً : القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات :

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2018 إلى تأثر الوضع العام لميزان المدفوعات بارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة لارتفاع الإنتاج والصادرات النفطية، كذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى إلى حدوث فائض في الميزان الكلي بلغ 9.8 مليار دينار مقابل فائض بلغ 3.5 مليار دينار عام 2017 ويرجع الفائض في الميزان الكلي إلى فائض الحساب الجاري الذي بلغ 15.4 مليار دينار مقابل فائض بلغ 6.2 مليار دينار عام 2017، حيث يعود ذلك إلى فائض الميزان التجاري الذي بلغ نحو 21.9 مليار دينار في عام 2018 مقابل فائض بلغ 11.5 مليار دينار في عام 2017.

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2018 :

أولاً: الحساب الجاري :

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام 2018 لحدوث فائض في الحساب الجاري بلغ 15.4 مليار دينار، بسبب الفائض في الميزان التجاري الذي بلغ 21.9 مليار دينار مقابل فائض بلغ 11.5 مليار دينار في عام 2017 في حين ارتفع العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 5.4 مليار دينار في عام 2017 إلى 6.5 مليار دينار في عام 2018.

1- الميزان التجاري :

إن الارتفاع الملحوظ الذي شهدته أسعار النفط الخام في أسواق النفط العالمية خلال عام 2018، انعكس بشكل إيجابي على قيمة الصادرات النفطية الليبية، التي تعد المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي، والداعم الرئيسي للاحتياجات الرسمية للمصرف المركزي من العملات الأجنبية، حيث بلغ متوسط أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية (خام برنت)

72.4 دولار للبرميل في عام 2018، مقابل 54.3 دولار للبرميل في عام 2017، أي بنسبة ارتفاع قدرها 33.3%، ولعل بيانات حساب الميزان التجاري لعام 2018، تعطي صورة واضحة للآثار الإيجابية الناجمة عن ذلك، والتي أدت إلى تحقيق ارتفاع في فائض الميزان التجاري بنسبة 90.4% ليصل إلى 21.9 مليار دينار عام 2018، مقابل 11.5 مليار عام 2017.

في حين ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 27.9% لتبلغ 18.8 مليار دينار في عام 2018، مقابل 14.7 مليار دينار عام 2017، وكان للإجراءات التي تبنتها الدولة في شكل إصلاحات اقتصادية في سبتمبر 2018 دور في زيادة حجم الواردات من الخارج، وتمثلت هذه الإجراءات في تخفيف القيود على الواردات، وتسهيل عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية من المصارف التجارية مباشرة.

2- العمليات غير المنظورة :

أظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) ارتفاع العجز من 5.4 مليار دينار عام 2017 إلى عجز قدره 6.5 مليار دينار عام 2018، وبلغ ارتفاع عجز حساب الخدمات ليصل إلى 6.7 مليار دينار في عام 2018 مقابل 6.2 مليار دينار عام 2017، في حين حقق حساب التحويلات الجارية عجز بلغ 1.0 مليار دينار أما حساب الدخل فقد حقق فائض بلغ 1.2 مليار دينار عام 2018 ، مقابل 1.8 مليار دينار في عام 2017.

ثانياً: الحساب الرأسمالي والمالي :

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2018 عن حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 3.9 مليار دينار في عام 2018، مقابل تدفقات للخارج بلغت 1.5 مليار دينار في عام 2017، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض طويلة وقصيرة الأجل

والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

ثالثاً: الميزان الكلي :

حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا فائضاً بلغ 9.8 مليار دينار مقابل فائض بلغ 3.5 مليار دينار في عام 2017.

جدول رقم (23): ميزان المدفوعات ليبيا لعام 2017 - 2018

" مليون دينار "		البند
2018	2017	
16519.1	6152.6	أولاً- الحساب الجاري :
16735.0	5361.1	1. السلع والخدمات :
23256.4	11548.6	أ. السلع :
41492.4	26221.7	- الصادرات (فوب)
38545.2	24910.7	قطاع الهيدروكربونات
2947.1	1311.0	صادرات أخرى
18235.9	-14673.1	- الواردات (فوب)
-6521.4	-6187.5	ب. الخدمات :
182.5	148.7	دائن
-6703.0	-6336.2	مدين
1352.0	1787.0	2. الدخل :
-737.0	-498.3	دخل الاستثمار المباشر
2089.0	2285.3	دخل استثمارات أخرى
-1567.9	-995.5	3. التحويلات الجارية :
-91.0	-50.0	الحكومة العامة
-1658.9	-945.5	القطاعات الأخرى
-73.7	-106.0	قطاع النفط
-1585.2	-839.5	أخرى (تحويلات العاملين للخارج)
-4516.9	-1521.1	ثانياً - الحساب الرأسمالي والمالي
-376.1	409.4	الاستثمار المباشر
34.1	-357.0	استثمار الحافطة
-4174.9	-1573.5	استثمارات أخرى
2170.2	-1098.3	ثالثاً - الخطأ والسهو
9832.0	3533.2	رابعاً - الميزان الكلي
		بنود للذكر :
1.36	1.39	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (متوسط الفترة)
1.36	1.37	سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي / الدولار الأمريكي (في نهاية الفترة)
14.5	14.2	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
8.7	8.1	ميزان المدفوعات الكلي (% من إجمالي الناتج المحلي)
112.9	99.5	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (مليارات الدنانير)

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

● التجارة الخارجية :

يعتبر قطاع التجارة الخارجية ذو أهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعد خير وسيلة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة للعملية الانتاجية، وتدفقات رؤوس الأموال، وتعتمد ليبيا كغيرها من الاقتصادات المصدرة للنفط على قطاع التجارة الخارجية بشكل كبير، حيث تعد الصادرات النفطية المصدر الرئيسي للعملاء الأجنبية، بينما تساهم الواردات في تغطية أكثر من 80% من الطلب المحلي على السلع والخدمات.

وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال عام 2018:

أولاً: حجم التبادل التجاري :

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات + واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2018، ارتفاعاً ملحوظاً بلغ 18,833.5 مليون دينار وما نسبته 46.1%، ليصل إلى 59,728.3 مليون دينار، مقابل 40,864.8 مليون دينار خلال عام 2017، ويعود هذا الارتفاع في حجم التجارة إلى نمو حجم الصادرات والتي بلغت ما نسبته 58.2%، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، التي تزامنت مع ارتفاع كميات الإنتاج المحلي من النفط الخام، كذلك نمو الواردات والتي بلغت ما نسبته 24.3%.

وللوقوف على مدى أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المحلي أظهر مؤشر نسبة حجم التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي (درجة الانكشاف الخارجي)، حيث ارتفعت درجة انكشاف الاقتصاد الوطني من 41.1% لعام 2017 إلى 53.2% لعام 2018.

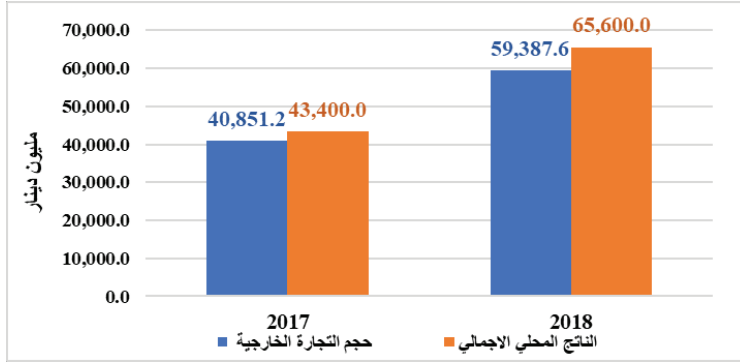
جدول رقم (24) : حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2017-2018)

" مليون دينار "

البند	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات	26,221.7	41,492.4	15,270.7	58.2
الواردات	14,673.1	18,235.9	3,562.8	24.3
حجم التجارة الخارجية	40,894.8	59,728.3	18,833.5	46.1
الناتج المحلي الإجمالي	99,496.2	112,250.0	12,753.8	12.8
درجة الانكشاف (%)	41.1	52.9		

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل رقم (7) : حجم التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2017-2018)



المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

ثانياً: الصادرات :

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط حيث شكلت الصادرات النفطية

لعام 2018 ما نسبته 95.4% من إجمالي الصادرات، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات قوية نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية. فمن خلال البيانات المتاحة الواردة بالجدول رقم (24) يلاحظ الارتفاع الكبير في الصادرات الوطنية للعام موضوع التقرير والبالغ نحو 13,011.4 مليون دينار لتصل إلى 40,999.8 مليون دينار، مقابل 27,988.4 مليون دينار خلال عام 2017، وذلك بفعل التغيرات التي صاحبت أسواق النفط الدولية في عام 2018، المتمثلة في ارتفاع أسعار النفط مصحوبة بزيادة في الكميات المنتجة من النفط الخام الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات.

التركيب السعلي للصادرات :

يتضح من البيانات بالجدول رقم (25) مدى استحواذ صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2018، لتصل إلى نحو 39,112.5 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 95.4% من إجمالي الصادرات . وجاءت صادرات السلع غير المصنفة على أساس النوع في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية لتشكّل 2.8% من إجمالي الصادرات، فيما لم تشكل باقي السلع المصدرة سوى 1.8% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية نتيجة ضعف هيكل الإنتاج المحلي وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

التوزيع الجغرافي للصادرات :

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول رقم (26) الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الاتحاد الأوروبي، إذ بلغت نسبة 65.7% لتصل 26,955.8 مليون دينار من إجمالي الصادرات خلال العام موضوع التقرير، ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو) إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلدان صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام.

فيما شكلت الصادرات للبلدان الآسيوية وأقطار جامعة الدول العربية ما نسبته 24.4% و5.1% من إجمالي الصادرات الوطنية، لتبلغ 9,997.2 مليون دينار و2,074.1 مليون دينار على التوالي.

جدول رقم (25): التركيب السلي للصادرات (2017-2018)

" مليون دينار "

أقسام السلع	2017	2018	الاهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	67.4	61.5	0.1
مشروبات وتبغ	0.3	0.5	0.0
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	335.3	324.6	0.7
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	24,924.4	39,112.5	95.4
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.1	0.2	0.0
مواد كيميائية	126.8	152.8	0.4
مصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها	148.6	216.2	0.5
الآلات ومعدات نقل	42.0	39.3	0.1
مصنوعات مختلفة	2.1	11.5	0.0
سلع غير مصنفة على أساس النوع	2,341.4	1,130.8	2.8
المجموع	27,988.4	40,999.8	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

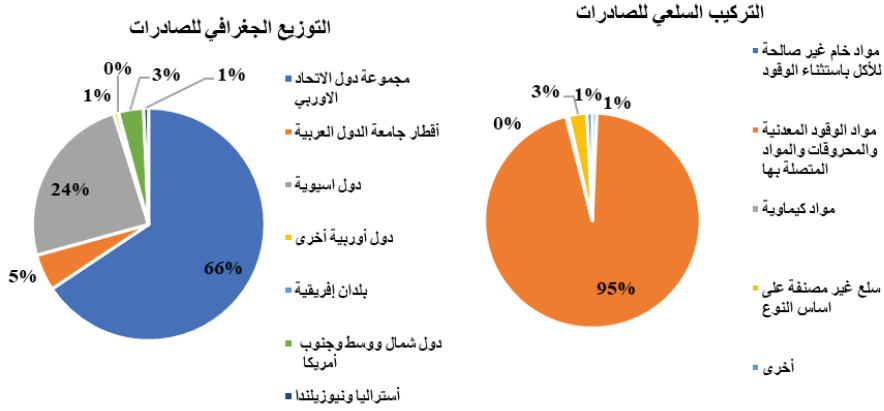
جدول رقم (26): التوزيع الجغرافي للصادرات (2017-2018)

" مليون دينار "

المنطقة	2017	النسبة من إجمالي الصادرات (%)	2018	النسبة من إجمالي الصادرات (%)
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	18,979.2	67.8	26,955.8	65.7
أقطار جامعة الدول العربية	2,657.2	9.5	2,074.1	5.1
دول آسيوية	4,475.8	16.0	9,997.2	24.4
دول أوروبية أخرى	381.2	1.4	249.6	0.6
بلدان أفريقية	15.7	0.1	24.3	0.1
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	1,447.8	5.2	1,428.0	3.5
أستراليا ونيوزيلندا	31.5	0.1	270.8	0.7
مجموع الصادرات	27,988.4	100.0	40,999.8	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل رقم (8): التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي للصادرات (2018)



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

يعتمد السوق المحلي في تلبية احتياجات كافة القطاعات والأفراد من السلع الاستهلاكية والرأسمالية كآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية، على الأسواق الخارجية، وإذا ما نظرنا للاقتصاد الوطني نلاحظ أن الواردات شكلت ما نسبته 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018.

هذا وقد بلغت الواردات خلال العام موضوع التقرير 18,387.8 مليون دينار مقابل 12,862.8 مليون دينار عام 2017، مسجلة بذلك ارتفاعاً بلغ 5,525.0 مليون دينار.

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات الآلات ومعدات النقل المرتبة الأولى من إجمالي الواردات خلال عام 2018، حيث شكلت ما نسبته 23.6% من إجمالي الواردات فيما احتلت المواد الغذائية والحيوانات الحية المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكل 21.7%، وهذا يدل على مدى ضعف الإنتاج المحلي وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد مما أدى إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي.

وجاءت واردات كل من مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها ومصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها والمصنوعات المختلفة؛ في المرتبة المالية مشكلة بذلك ما نسبته 16.3%، و 11.6% و 11.3% من إجمالي الواردات على التوالي، فيما شكلت واردات المواد الكيماوية، المشروبات والتبغ، الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ما نسبته 9.1% و 3.2% و 1.4% من إجمالي الواردات على التوالي، فيما لم تتعد الواردات الأخرى نسبة 1.8% من إجمالي الواردات.

التوزيع الجغرافي للواردات :

تعد بلدان الاتحاد الأوروبي المصدر الرئيسي لواردات ليبيا حيث بلغت أهميتها النسبية 40.5% من إجمالي الواردات خلال عام 2018 لتصل إلى 7,449.3 مليون دينار ويعود ذلك إلى الجوار الجغرافي الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو ، فيما شكلت الدول الآسيوية وأقطار جامعة الدول العربية والدول الأوروبية الأخرى ما نسبته 28.0% و 21.4% و 5.5% من إجمالي الواردات لنفس الفترة على التوالي ، وتشير البيانات إلى ضعف المبادلات التجارية بين

ليبيا ودول شمال ووسط وجنوب أمريكا وأستراليا ونيوزيلندا حيث لم تتعد نسبة 4.4% و 0.2% من إجمالي الواردات خلال عام 2018.

جدول رقم (27): التركيب السلعي للواردات (2017-2018)

" مليون دينار "

أقسام السلع	2017	2018	الأهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	3,218.3	3,981.2	21.7
مشروبات وتبغ	546.9	586.7	3.2
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	211.6	263.7	1.4
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	2,187.0	3,005.3	16.3
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	272.5	248.2	1.4
مواد كيميائية	1,131.8	1,679.3	9.1
مصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها	1,420.5	2,127.3	11.6
آلات ومعدات نقل	2,323.7	4,347.0	23.6
مصنوعات مختلفة	1,489.3	2,072.5	11.3
سلع غير مصنفة على أساس النوع	61.3	76.7	0.4
المجموع	12,862.8	18,387.8	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

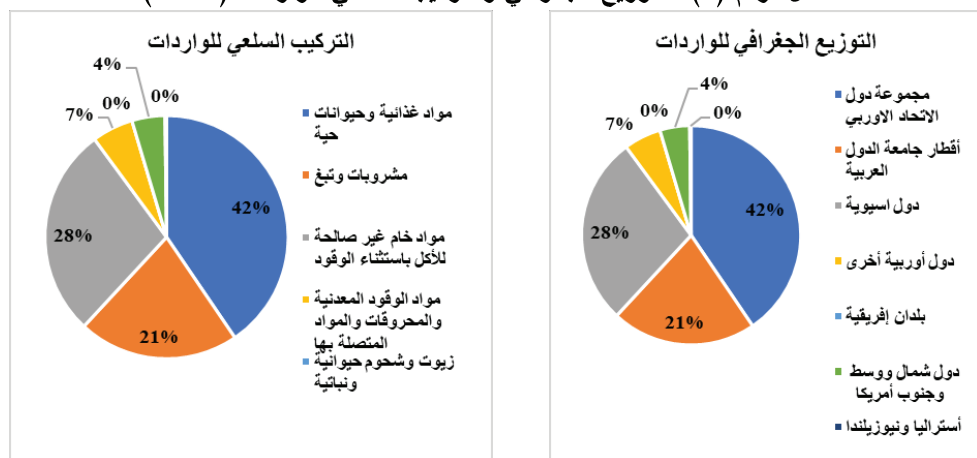
جدول رقم (28) : التوزيع الجغرافي للواردات (2017 - 2018)

" بالمليون دينار "

المنطقة	2017	النسبة من إجمالي الواردات	2018	النسبة من إجمالي الواردات
		(%)		(%)
مجموعة دول الاتحاد الأوروبي	5,712.7	44.4	7,449.3	40.5
أقطار جامعة الدول العربية	2,381.4	18.5	3,938.0	21.4
دول آسيوية	3,550.4	27.6	5,150.5	28.0
دول أوروبية أخرى	666.5	5.2	1,014.6	5.5
بلدان أفريقية	14.5	0.1	2.8	0.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	494.1	3.8	803.0	4.4
أستراليا ونيوزيلندا	43.2	0.3	29.6	0.2
مجموع الواردات	12,862.8	100.0	18,387.8	100.0

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

شكل رقم (9): التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي للواردات (2018)



المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد - وزارة التخطيط

رابعاً : التطورات النقدية والمصرفية

● التطورات النقدية :

- القاعدة النقدية :

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2018 انخفاضاً بنسبة 2.8%، أو ما مقداره 1.8 مليار دينار، أي من 63.2 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 61.4 مليار دينار في نهاية عام 2018، وقد تركّز هذا الانخفاض في التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية والتي تشمل كل من النقد بخزائن المصارف، النقد لدى الجمهور، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث انخفضت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي وهي المكون الأساسي للقاعدة النقدية (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي، ورصيد حساب المقاصة) من نحو 30.8 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 25.0 مليار دينار في نهاية عام 2018، بنسبة 18.8%، أو ما مقداره 5.8 مليار دينار، في حين ارتفع رصيد النقدية لدى الجمهور بنسبة 12.5%، أي من 30.9 -ارتفعت العملة بخزائن المصارف التجارية من 537.8 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى 1,573.6 مليون دينار في نهاية عام 2018، أي بنسبة 192.6%، وترجع هذه الزيادة في رصيد العملة بخزائن المصارف إلى إجراءات فرض رسم على بيع النقد الأجنبي ورفع القيود التي كانت مفروضة مما شجع على توسع المصارف في بيع النقد الأجنبي خلال الربع الأخير من عام 2018 وزيادة حجم الإيداعات النقدية، أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد ارتفعت من 1.5 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 1.6 مليار دينار في نهاية عام 2018، أي بنحو 109.4 مليون دينار، أو ما نسبته 7.2%.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية :

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية، حيث ارتفعت بنحو 10.6 مليار دينار، أو ما نسبته 10.1%، في حين كان لصافي الأصول المحلية أثر انكماشى على هذه القاعدة بانخفاض قدره 12.4 مليار دينار، أو ما نسبته 30.1% في نهاية عام 2018، كما يتضح من الجدول الآتي.

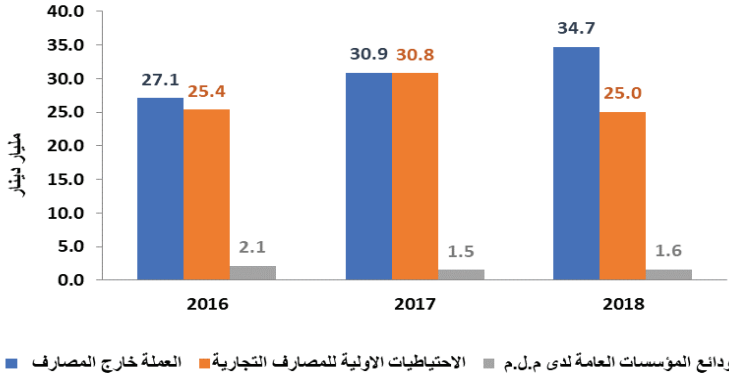
جدول رقم (29): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

" مليون دينار "

البيان	2016	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية :					
أ - العملة خارج المصارف	54,597.6	63,199.9	61,400.3	-1,799.6	-2.8
ب- الاحتياطيات الأولية للمصارف التجارية	27,103.2	30,865.2	34,732.6	3,867.4	12.5
:	25,374.2	30,805.6	25,029.2	-5,776.4	-18.8
- نقدية في الصندوق	594.7	537.8	1,573.6	1,035.8	192.6
- ودائع لدى مصرف ليبيا المركزي	24,779.5	30,267.8	23,455.6	-6,812.2	-22.5
ج - ودائع المؤسسات العامة لدى م.ل.م	2,120.2	1,529.1	1,638.5	109.4	7.2
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية :					
أ- صافي الأصول الأجنبية	54,597.6	63,199.9	61,400.3	-1,799.6	-2.8
ب- صافي الأصول المحلية	98,872.7	104,350.9	114,926.7	10,575.8	10.1
ج- صافي المستحقات على الخزانة العامة	(44,275.1)	(41,151.0)	(53,526.4)	12,375.4	30.1
	(2,980.4)	7,844.5	(5,550.9)	-	-170.8
				-13395.4	
المستحقات على المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي المستحقات على المؤسسات العامة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي البنود الأخرى	(41,294.7)	(48,995.4)	(47,975.5)	1,019.9	-2.1

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (10): القاعدة النقدية (2018)



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

- عرض النقود :

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع (ع2) أو ما يعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2018، انخفاضاً بنحو 0.6 مليار دينار، أو ما نسبته 0.6% ليصل إلى 110.7 مليار دينار، مقابل 111.3 مليار دينار في نهاية عام 2017. وقد تركز الانخفاض في عرض النقود (ع1) بنحو 177.4 مليون دينار، أو ما نسبته 0.2% ليصل في نهاية عام 2018 إلى 108,911.7 مليون دينار، مقابل 109,089.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، وبالنظر إلى التغير في مكونات عرض النقود (ع1) يلاحظ أن العملة خارج المصارف ارتفعت من 30,865.2 مليون دينار إلى 34,732.6 مليون دينار أو ما مقداره 3,867.4 مليون دينار ونسبة بلغت 12.5% في نهاية عام 2018، في حين انخفضت الودائع تحت الطلب من 78,223.9 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى 74,179.1 مليون دينار في نهاية عام 2018، أي بنسبة 5.2%، أو ما مقداره 4,044.8 مليون دينار، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 68.1% من عرض النقود (ع1) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 31.9%، كما انخفض رصيد شبه النقود بنحو 440.8 مليون دينار، أو ما نسبته 19.6% ليصل إلى 1,808.8 مليون دينار، مقابل 2,249.6 مليون.

وتجدر الإشارة إلى أنه نتيجةً لإقرار فرض رسم على بيع النقد الأجنبي ووفقاً لقرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لسنة 2018 بدايةً من شهر سبتمبر 2018 ورفع القيود على عمليات بيع النقد الأجنبي، فقد انعكس ذلك على تراجع عرض النقود خلال الربع الأخير من عام 2018 بشكل ملحوظ بمقدار 13.3 مليار دينار أي من 124.0 مليار دينار نهاية شهر سبتمبر 2018 ليصل إلى 110.7 نهاية شهر ديسمبر 2018، وقد تركّز الانخفاض في تراجع ودائع القطاع الخاص — شركات وأفراد — من 62.5 مليار دينار بنهاية شهر سبتمبر 2018 إلى 53.9 مليار دينار نهاية شهر ديسمبر من نفس العام، وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2018 بالنسبة إلى (ع1) نحو 1.77 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى (ع2) نحو 1.80 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية الذي ارتفع بنسبة 10.9%، أو ما مقداره 11.8 مليار دينار كان له أثر توسعي على عرض النقود، في حين انخفض صافي الائتمان المحلي بمقدار 13.6 مليار دينار، وكذلك صافي البنود الأخرى الذي انخفض بنسبة 27.0%، كان لهما أثر انكماشى على عرض النقود في نهاية عام 2018.

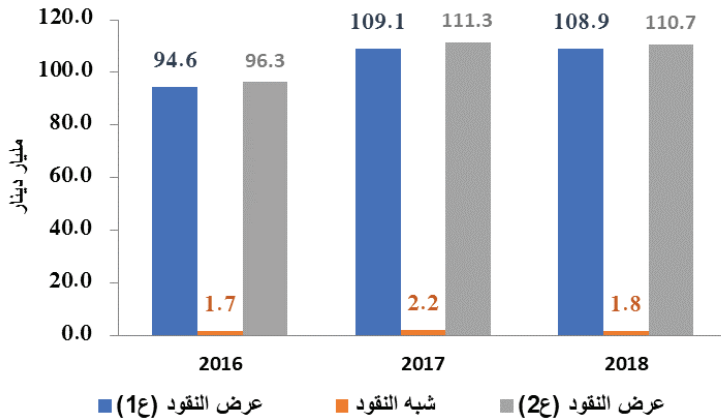
جدول رقم (30): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

" مليون دينار "

البيان	2016	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير
1. عرض النقود (ع1):	94,609.0	109,089.1	108,911.7	-177.4	-0.2
- العملة خارج المصارف	27,103.2	30,865.2	34,732.6	3,867.4	12.5
- ودائع تحت الطلب	67,505.8	78,223.9	74,179.1	-4,044.8	-5.2
2. شبه النقود:	1,711.9	2,249.6	1,808.8	-440.8	-19.6
عرض النقود (ع2)	96,320.9	111,338.7	110,720.5	-618.2	-0.6
العوامل المؤثرة في عرض النقود	96,320.9	111,338.7	110,720.5	-618.2	-0.6
1- صافي الأصول الأجنبية :	105,146.8	107,632.5	119,395.0	11,762.3	10.9
- المصرف المركزي	98,872.7	104,350.9	114,926.7	10,575.8	10.1
- المصارف التجارية	6,274.1	3,281.6	4,468.3	1,186.7	36.2
2- المستحقات على الخزنة العامة (صافي) :	(11,081.1)	(1,515.1)	(15,099.4)	-13,584.3	896.6
- المصرف المركزي	(2,980.4)	7,844.5	(5,550.9)	-13,395.4	-170.8
- المصارف التجارية	(8,100.7)	(9,359.6)	(9,548.5)	-188.9	2.0
2- المستحقات على القطاعات الأخرى	19,568.9	18,262.1	17,411.6	-850.5	-4.7

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (11): عرض النقود (2018)



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

سعر صرف الدينار الليبي:

استمر نظام الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بحقوق السحب الخاصة عند 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار، وعلى هذا الأساس تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة.

أما فيما يخص سعر الصرف في السوق الموازي، فقد ارتفع سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية وخاصة بعد الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني مع مصرف ليبيا المركزي في سبتمبر من عام 2018 في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي من أهمها تخفيف القيود على عمليات شراء النقد الأجنبي للأغراض التجارية والشخصية عن طريق المصارف التجارية مباشرة، والتي بدورها أدت إلى تراجع كبير في متوسط سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الليبي في السوق الموازي من 6.05 دينار لكل دولار في شهر سبتمبر 2018 إلى 4.40 دينار لكل دولار نهاية شهر ديسمبر 2018.

جدول رقم (31): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي

مقابل بعض العملات الرئيسية الدولية

دينار ليبيا لكل وحدة

البيان	2016	2017	2018	معدل التغير %
دولار أمريكي	1.4415	1.3562	1.3910	2.6
يورو	1.5076	1.6281	1.5898	2.4
جنيه إسترليني	1.7654	1.8327	1.7646	3.7
فرنك سويسري	1.4055	1.3920	1.4121	1.4
ين ياباني (100 ين)	1.2358	1.2034	1.2600	4.7
اليوان الصيني	0.2073	0.2084	0.2022	3.0

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● مصرف ليبيا المركزي

سجل إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2018 (باستثناء الحسابات النظامية)؛ ارتفاعاً قدره 15.4 مليار دينار، أو ما نسبته 8.7% ليلغ نحو 192.5 مليار دينار، مقابل 177.1 مليار دينار في نهاية عام 2017، وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف (أصول وخصوم).

أولاً - الأصول :

1. أصول إصدار العملة :

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 4.9 مليار دينار، أو ما نسبته 15.6% لتصل في نهاية عام 2018 إلى 36.3 مليار دينار، مقابل 31.4 مليار دينار في نهاية عام 2017، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتداول فقد شكل بند سندات وأذونات الخزنة الأجنبية والعملات الأجنبية ما نسبته 99.9% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2017 بنحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.1% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية :

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2018 نحو 156.2 مليار دينار، مقابل 145.7 مليار دينار في نهاية عام 2017، مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 10.5 مليار دينار، أي ما نسبته 7.2%. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية :

- سندات وأذونات الخزنة الأجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل :

بلغ رصيد سندات وأذونات الخزنة الأجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2018 نحو 71.8 مليار دينار، مقابل نحو 65.8 مليار دينار في نهاية عام 2017، مسجلاً ارتفاعاً قدره نحو 6.0 مليار دينار، أو ما نسبته 9.1%. ويعزى هذا الارتفاع إلى التحسن الملحوظ في إيرادات النقد الأجنبي.

- **المساهمات والاستثمارات المحلية :**

لم يطرأ أي تغيير على رصيد بند المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2018 ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2017 والبالغ نحو 3.0 مليار دينار.

- **المساهمات والاستثمارات الأجنبية :**

انخفض رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2018 بنحو 208.2 مليون دينار، أو ما نسبته 1.4% ليصل إلى 14.5 مليار دينار، مقابل 14.7 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- **قروض وسلفيات الخزانة العامة :**

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2018 نحو 62.4 مليار دينار، مقابل 57.8 مليار دينار في نهاية عام 2017، مظهراً زيادة قدرها 4.5 مليار دينار، أو ما نسبته 7.8%، ويعزى هذا الارتفاع إلى العجز المحقق في الميزانية العامة لعام 2018.

- **الأصول الأخرى :**

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2018 نحو 4.5 مليار دينار، مقابل 4.3 مليار دينار في نهاية عام 2017، مظهراً ارتفاعاً قدره 158.9 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7%.

ثانياً- الخصوم :

1. خصوم إصدار العملة :

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2018 ارتفاعاً بلغ 4.9 مليار دينار أو ما نسبته 15.6%، ليصل إلى نحو 36.3 مليار دينار، مقابل 31.4 مليار دينار في نهاية عام 2017.

2. خصوم العمليات المصرفية :

- الودائع (الحسابات الجارية) :

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الإيداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2018 انخفاضاً قدره 8.6 مليار دينار ليصل إلى 105.2 مليار دينار، مقابل 113.8 مليار دينار في نهاية عام 2017، ويعزى ذلك إلى انخفاض رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة بنحو 13.1 مليار دينار، أو ما نسبته 18.0% ليصل في نهاية عام 2018 إلى نحو 59.6 مليار دينار، مقابل 72.7 مليار دينار في نهاية عام 2017. بينما ارتفع رصيد ودائع الخزنة العامة بنحو 1.4 مليار دينار أي ما نسبته 30.3%، ليصل في نهاية عام 2018 إلى 6.0 مليار دينار، مقابل 4.6 مليار دينار في نهاية عام 2017، كذلك ارتفع رصيد الوزارات والهيئات ومراقبة الخدمات المالية بالبلديات بنحو 1.4 مليار دينار، أي ما نسبته 52.1% ليصل إلى 4.0 مليار دينار في نهاية عام 2018، مقابل 2.6 مليار دينار في نهاية عام 2017، وارتفع رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 797.0 مليون دينار، أي ما نسبته 2.9%، ليصل إلى 28.3 مليار دينار في نهاية عام 2018، مقابل 27.5 مليار دينار في نهاية عام 2017، وسجل رصيد حسابات متنوعة ارتفاعاً بنحو 827.1 مليون دينار، أي ما نسبته 15.0% ليصل إلى 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2018، مقابل 5.5 مليار دينار في نهاية عام 2017، كما ارتفع رصيد حسابات مصارف خارجية بنحو 121.2 مليون دينار أي ما نسبته 13.3% ليصل إلى 1.0 مليار دينار في نهاية عام 2018، مقابل 913.4 مليون دينار في نهاية عام 2017.

- رأس المال والاحتياطي العام :

لم يطرأ أي تغيير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2017 والبالغ 1,500.0 مليون دينار.

- الاحتياطات والمخصصات الأخرى :

سجل بند الاحتياطات والمخصصات ارتفاعاً بلغ 1.1 مليار دينار، أي ما نسبته 13.6%، ليصل إلى نحو 9.1 مليار دينار في نهاية عام 2018، مقابل 8.0 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- الخصوم الأخرى: سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعاً قدره 18.0 مليار دينار، أو ما نسبته 80.2% ليصل في نهاية عام 2018 إلى نحو 40.4 مليار دينار (منها نحو 13.3 مليار دينار رسوم بيع العملة الأجنبية)، مقابل 22.4 مليار دينار في نهاية عام 2017. والجدول الآتي يوضح تطور بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (32) : أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

" مليون دينار "

البيان	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير (%)
الأصول				
أولاً: أصول إصدار العملة :	31,404.8	36,306.6	4,901.8	15.6
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية	31,357.9	36,259.7	4,901.8	15.6
2- ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية :	145,703.9	156,162.8	10,458.9	7.2
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية و عملات أجنبية	65,816.0	71,802.0	5,986.0	9.1
2- المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,029.4	0.0	0.0
3- المساهمات والاستثمارات الأجنبية	14,673.9	14,465.7	-208.2	-1.4
4- الدين العام الممنوح للخزانة العامة :	57,849.4	62,371.6	4,522.2	7.8
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	57,849.4	62,371.6	4,522.2	7.8
5- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة :	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	0.0	0.0	0.0	-
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	-
6- الأصول الأخرى	4,335.2	4,494.1	158.9	3.7
إجمالي الأصول	177,108.7	192,469.4	15,360.7	8.7
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة:	31,404.8	36,306.6	4,901.8	15.6
1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	31,403.0	36,306.2	4,903.2	15.6
2- عملة لدى العمليات المصرفية	1.8	0.4	-1.4	-77.8
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:	145,703.9	156,162.8	10,458.9	7.2
1- الودائع (الحسابات الجارية) :	113,786.4	105,173.4	-8,613.0	-7.6
- الخزانة العامة	4,565.5	5,950.6	1,385.1	30.3
- المجالس المحلية	2,603.8	3,960.4	1,356.6	52.1
- مؤسسات وأجهزة عامة	27,464.0	28,261.0	797.0	2.9
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	72,718.4	59,618.4	-13,100.0	-18.0
- حسابات متنوعة	5,521.3	6,348.4	827.1	15.0
- حسابات مصارف خارجية	913.4	1,034.6	121.2	13.3
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطات ومخصصات أخرى	7,976.0	9,060.9	1,084.9	13.6
4- الخصوم الأخرى	22,441.5	40,428.5	17,987.0	80.2
إجمالي الخصوم	177,108.7	192,469.4	15,360.7	8.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

● المصارف التجارية

شهدت البيانات المالية للمصارف التجارية نهاية عام 2018 بعض التغيرات الإيجابية مقارنة عما كانت عليه عام 2017 وذلك على النحو الآتي :

- ارتفع إجمالي أصول المصارف التجارية (باستثناء الحسابات النظامية) من 116.5 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 117.1 مليار دينار في نهاية عام 2018، أي بمعدل نمو قدره 0.5%، وقد شكلت الأصول السائلة البالغة نحو 87.0 مليار دينار من إجمالي الأصول ما نسبته 74.3%، مقارنة بما نسبته 73.0 % عن ما كانت عليه في عام 2017.

- انخفض إجمالي ودائع المصارف التجارية (تحت الطلب وشهادات الإيداع) لدى المصرف المركزي بما فيها الاحتياطي الإلزامي من 79.8 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى نحو 77.1 مليار دينار في نهاية عام 2018.

ومن خلال تحليل ومقارنة رصيد هذا البند بما هو ظاهر بسجلات مصرف ليبيا المركزي فقد لوحظ وجود فروقات بنحو 28.0 مليار دينار، وذلك نتيجة إلى قيام بعض المصارف بالإيداع في حساباتها لدى فرع المصرف المركزي بالبيضاء، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على سلامة ودقة العديد من المؤشرات المالية والنقدية.

- انخفض إجمالي الائتمان الممنوح من المصارف التجارية من 17.4 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 16.4 مليار دينار في نهاية عام 2018 ، أي بمعدل انخفاض 5.7%، حيث لوحظ انخفاض معدل منح الائتمان بعد صدور القانون رقم (1) لسنة 2013، وإضافة إلى الظروف السياسية والاقتصادية، وقد شكلت القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى إجمالي الخصوم الإيداعية ما نسبته 17.6%، كما شكلت من إجمالي الأصول ما نسبته 14.1%، وبلغ رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص في نهاية عام 2018 ما قيمته 11.3 مليار دينار، وما نسبته 69.0% من إجمالي القروض

والتسهيلات الائتمانية، فيما شكل رصيد القروض الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية 31.0% والتي بلغت قيمتها نحو 5.1 مليارات دينار.

- بلغت نسبة تغطية مخصص الديون المشكوك فيها لإجمالي الائتمان الممنوح؛ نسبة 19.0% في نهاية عام 2018 مقابل 17.4% في نهاية عام 2017.

- انخفضت ودائع العملاء لدى المصارف التجارية من 95.9 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 93.7 مليار دينار في نهاية عام 2018، أي بمعدل 2.4%، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 85.5% من إجمالي الودائع، في حين شكلت الودائع لأجل ما نسبته 14.0% فقط من إجمالي الودائع، وشكلت ودائع الادخار ما نسبته 0.5% فقط من إجمالي الودائع.

وفيما يتعلق بتوزيع إجمالي الودائع حسب القطاعات فقد بلغت ودائع القطاع الخاص في نهاية عام 2018 ما قيمته 53.9 مليار دينار، وما نسبته 57.6% من إجمالي الودائع، فيما شكل رصيد ودائع القطاع العام والحكومي النسبة الباقية وقدرها 42.4% أي ما قيمته 39.7 مليار دينار من إجمالي الودائع، منها 29.7 مليار دينار ودائع لشركات ومؤسسات القطاع العام ونحو 10.0 مليار دينار ودائع حكومية.

- ارتفع إجمالي حقوق الملكية لدى المصارف التجارية من 5.1 مليار دينار في نهاية عام 2017 إلى 5.4 مليار دينار في نهاية عام 2018، وبمعدل نمو بلغ 5.2%.

- ارتفع صافي أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب خلال عام 2018 بمعدل 141.6% لتصل إلى 1,122.2 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه خلال عام 2017 والتي بلغت نحو 464.4 مليون دينار، حيث جاءت هذه الزيادة في الأرباح نتيجة لتحقيق المصارف التجارية لإيرادات هامة من عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية وكذلك من رفع أسعار الخدمات المصرفية عموماً.

تحليل الميزانية المجمعة للمصارف التجارية :

أولاً: جانب الأصول

1- النقدية :

أ- النقدية بال خزائن و حسابات المقاصة :

انخفض رصيد النقدية بال خزائن وحسابات المقاصة بمقدار 674.1 مليون دينار وبمعدل 9.7%، لتصل إلى 6,253.0 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 6,927.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، حيث تركّز هذا الارتفاع في حسابات المقاصة، في حين شهدت النقدية بخزائن المصارف ارتفاعاً بمقدار 1,034.9 مليون دينار، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول الآتي :

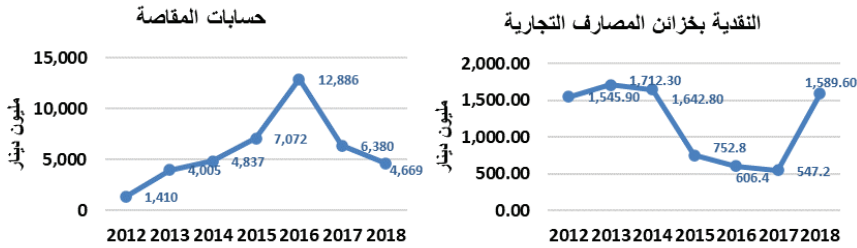
جدول رقم (33): نقدية بال خزائن

البيان	2018	2017	معدل التغير %
النقدية بال خزائن :	1,582.1	547.2	189.1
عملة محلية	1,573.6	537.8	192.6
عملة أجنبية	8.4	9.4	-10.6
المقاصة بين المصارف	2,191.1	4,245.9	-48.4
المقاصة بين الفروع	2,479.9	2,134.0	16.2
الإجمالي	6,253.0	6,927.1	-9.7

" مليون دينار "

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل (12) : النقدية بال خزائن وحسابات المقاصة



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

ب- الأرصدة والودائع لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى :

بلغ رصيد وداائع المصارف لدى المصرف المركزي والمصارف الأخرى وفيما بينها 85,349.3 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 84,263.2 مليون دينار في نهاية عام 2017، أي بمعدل نمو قدره 1.3%، وتركز هذا الارتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب لدى المراسلين بالخارج بمقدار 2,354.6 مليون دينار، في حين انخفضت الودائع لدى المصرف المركزي (تحت الطلب وشهادات الإيداع) بنسب 1.4% و 6.4% على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى أن رصيد شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي سجل نحو 24,716.9 مليون دينار في نهاية عام 2018.

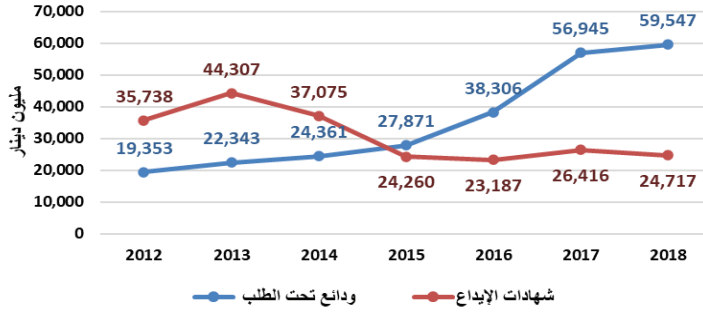
وفيما يأتي بيان بأرصدة وودائع المصارف لدى الغير كما هي موضحة في الجدول الآتي :

جدول رقم (34): الأرصدة والودائع

"مليون دينار"			
معدل التغير %	2018	2017	البيان
4.4	59,454.9	56,945.4	ودائع تحت الطلب لدى :
-1.4	52,385.4	53,136.0	- المصرف المركزي
1.7	1,030.0	1,012.5	- المصارف المحلية
101.6	1,762.1	874.2	- المصرف الليبي الخارجي
122.5	4,277.3	1,922.7	- المراسلين بالخارج
-5.2	25,894.4	27,317.8	ودائع زمنية :
-6.4	24,716.9	26,415.7	- المصرف المركزي (شهادات الإيداع)
-	0.0	0.0	- المصارف المحلية
-	459.4	0.0	- المصرف الليبي الخارجي
-20.4	718.1	902.1	- المراسلين بالخارج
1.3	85,349.3	84,263.2	الإجمالي

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (13): ودائع المصارف لدى الغير



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

1- الاستثمارات

سجل إجمالي رصيد بند الاستثمارات في المصارف التجارية نهاية عام 2018 نحو 1,456.5 مليون دينار، مقابل 1,311.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، بمعدل نمو 11.1%.

الجدول الآتي يوضح تفاصيل هذا البند :

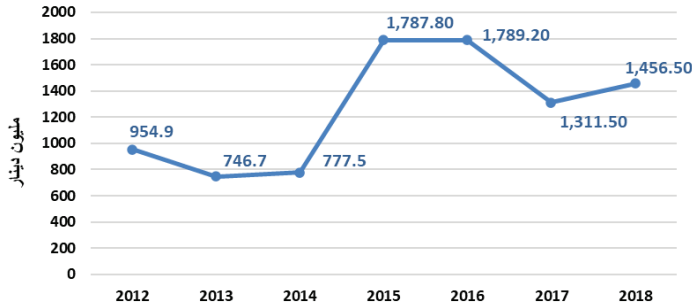
جدول رقم (35) : الاستثمارات في المصارف التجارية

" مليون دينار "

البيان	2017	2018	معدل التغير %
سندات وأذونات الخزنة	500.0	500.0	-
لستثمارات أخرى	811.5	956.5	17.9
الإجمالي	1,311.5	1,456.5	11.1

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (14): رصيد بند الاستثمارات



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- القروض والتسهيلات الائتمانية

شهد رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية نمواً ملحوظاً خلال الأعوام (2012 - 2015)، إلا أن هذا الرصيد انخفض منذ عام 2016، نتيجة إلى

تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية رقم (1) لعام 2013، الذي منع المصارف من توظيف أموالها في منح القروض والتسهيلات بالفوائد، حيث بلغ رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية نحو 16,448.3 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 17,446.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.

ومن جانب آخر بلغت نسبة مخصص تغطية الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والتسهيلات نحو 19.0% في نهاية عام 2018، مقابل ما نسبته 17.4% في نهاية عام 2017، كما شكّل إجمالي القروض والتسهيلات ما نسبته 14.0% من إجمالي الأصول ونسبة 17.6% من إجمالي الودائع في نهاية عام 2018، وهي نسب منخفضة جداً تعكس ضعف المناخ الاستثماري.

وفيما يلي بيان تفصيلي لرصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية :

جدول رقم (36): القروض والتسهيلات الائتمانية

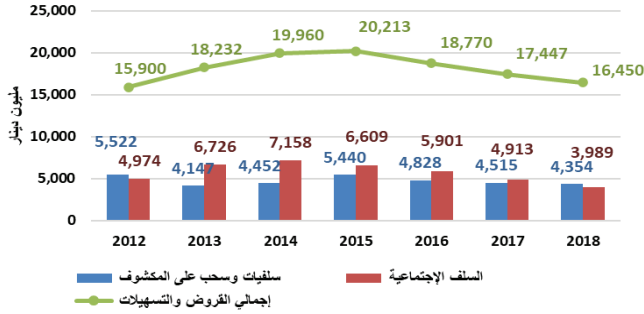
"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
السلفيات والسحب على المكشوف	4,514.5	4,354.0	-3.6
السلف الإجتماعية *	4,912.5	3,988.7	-18.8
القروض الأخرى	8,019.6	8,105.6	1.1
إجمالي القروض والتسهيلات	17,446.6	16,448.3	-5.7
مخصص الديون	3,040.8	3,126.4	2.8
صافي القروض والتسهيلات	14,405.8	13,321.9	-7.5

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

*تشمل رصيد قروض المراجعة للأفراد

شكل رقم (15): رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

ومن ناحية أخرى، بلغ رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، في نهاية عام 2018 ما نسبته 69.0% من إجمالي القروض والتسهيلات بقيمة 11,347.4 مليون دينار، فيما شكل رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية وهي 31.0% بقيمة 5,100.9 مليون دينار.

والجدول الآتي يوضح تطور رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام والخاص :

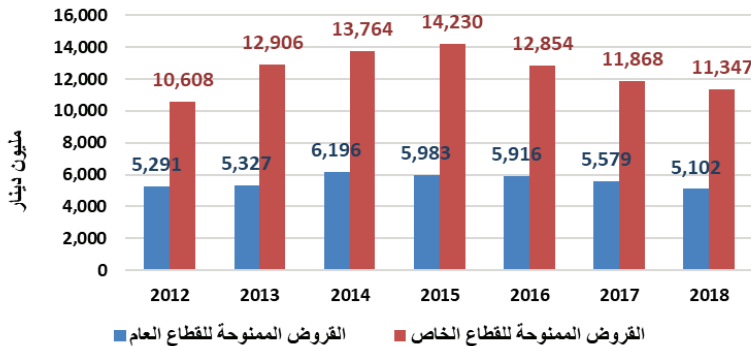
جدول رقم (37): القروض الممنوحة للقطاعين العام والخاص

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,578.9	5,100.9	-8.6
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	11,867.7	11,347.4	-4.4
الإجمالي	17,446.6	16,448.3	-5.7

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (16): رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة حسب القطاع



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3 - الأصول الثابتة والأصول الأخرى

بلغ رصيد الأصول الثابتة نحو 1,608.3 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 1,463.2 مليون دينار في نهاية عام 2017، فيما بلغ رصيد الأصول الأخرى نحو 5,947.1 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 5,066.0 مليون دينار في نهاية عام 2017.

ثانياً : جانب الخصوم

1- ودائع العملاء لدى المصارف التجارية :

انخفض رصيد ودائع العملاء لدى المصارف التجارية من 95,938.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، إلى 93,657.5 مليون دينار في نهاية عام 2018، نتيجة لانخفاض رصيد الودائع تحت الطلب بمقدار 4,789.0 مليون دينار، لتصل إلى 80,038.6 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 84,827.6 مليون دينار في نهاية عام 2017، والجدول الآتي يوضح ذلك :

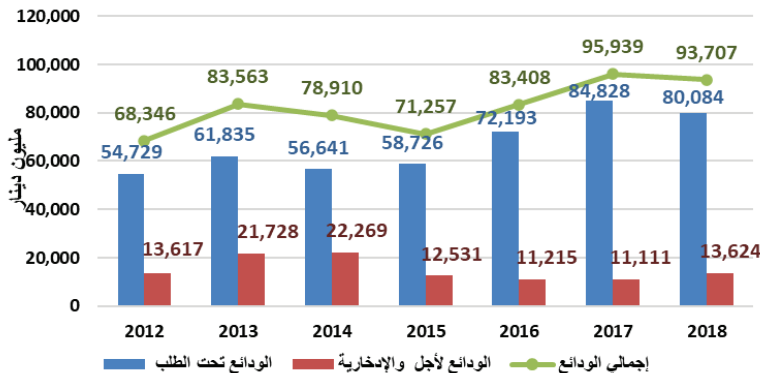
جدول رقم (38): ودائع العملاء لدى المصارف التجارية

البيان	2017	2018	معدل التغير %
الودائع تحت الطلب	84,827.6	80,038.6	-5.6
الودائع لأجل	10,519.2	13,115.5	24.7
الودائع الادخارية	591.7	503.4	-14.9
الإجمالي	95,938.5	93,657.5	-2.4

"مليون دينار"

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (17) : تصنيف ودائع العملاء لدى المصارف التجارية حسب نوعية الوديعة



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

أما فيما يخص تصنيف الودائع، فقد سجل رصيد ودائع القطاع الخاص انخفاضاً بمقدار 1,318.0 مليون دينار، ليصل في نهاية عام 2018 إلى نحو 53,909.7 مليون دينار، مقابل 55,227.7 مليون دينار في نهاية عام 2017، كما انخفض أيضاً رصيد ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي ليصل إلى 39,747.8 مليون دينار، منها 10,048.5 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من: صندوق الضمان الاجتماعي، صندوق الإنماء الاقتصادي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والاستثمار، مقابل 40,710.8 مليون دينار في نهاية عام 2017 كودائع للقطاع العام والقطاع الحكومي، والجدول الآتي يوضح ذلك.

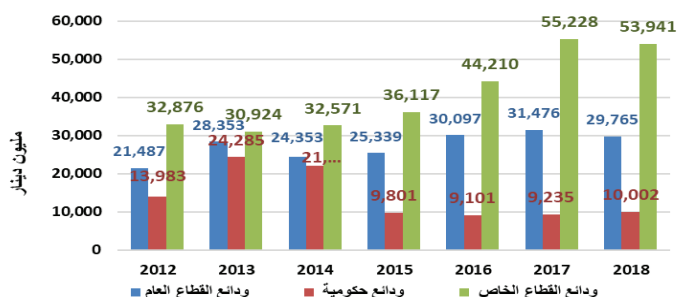
جدول رقم (39): ودائع الحكومة والقطاع العام والخاص

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
ودائع الحكومة والقطاع العام	40,710.8	39,747.8	-2.4
- ودائع حكومية	9,234.8	10,048.5	8.8
- ودائع القطاع العام	31,476.0	29,699.3	-5.6
ودائع القطاع الخاص	55,227.7	53,909.7	-2.4
- الأفراد	36,295.4	33,717.5	-7.1
- أخرى	18,932.3	20,192.2	6.7
الإجمالي	95,938.5	93,657.5	-2.4

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (18): تصنيف ودائع العملاء لدى المصارف التجارية حسب القطاع



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج :

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 503.4 مليون دينار في نهاية عام 2018، مقابل 368.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، وتعزى هذه الزيادة إلى تأخر تسوية الحسابات لبعض المصارف مع المصارف المراسلة بالخارج.

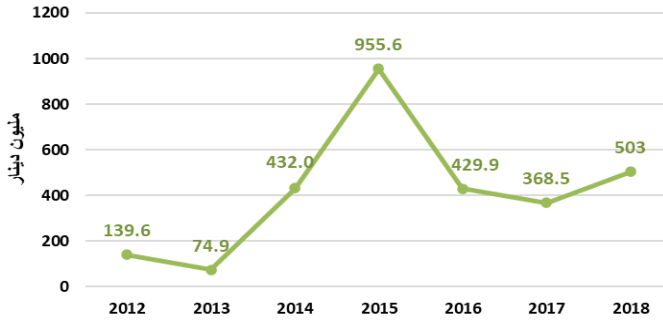
جدول رقم (40): الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج

البيان	2017	2018	معدل التغير %
الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج	368.5	503.4	36.6

"مليون دينار"

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (19): الحسابات المصارف التجارية المكشوفة لدى المراسلين بالخارج



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3- حقوق الملكية والأرباح :

- رأس المال المدفوع : ارتفع رأس المال المدفوع من 3,806.4 مليون دينار في نهاية عام 2017 إلى 3,904.4 مليون دينار في نهاية عام 2018.

الاحتياطيات والأرباح : ارتفع رصيد الاحتياطيات والأرباح من 1,755.0 مليون دينار في نهاية عام 2017، ليصل إلى 2,568.2 مليون دينار في نهاية عام 2018، ويعزى

ذلك إلى ارتفاع الأرباح المحتجزة والأرباح المرحلة، وتجدر الإشارة إلى أن المصارف التجارية خلال العام 2018 سجلت أرباحاً قياسية بنحو 1,122.2 مليون دينار، مقارنة عما كانت عليه هذه الزيادة سابقاً بالنسبة للأرباح نتيجة لتحقيق المصارف التجارية لإيرادات هامة من عمولات بيع وتحويل العملة الأجنبية وكذلك من رفع أسعار الخدمات المصرفية.

والجدول الآتي يوضح تطور رصيد حسابات رأس المال والاحتياطيات :

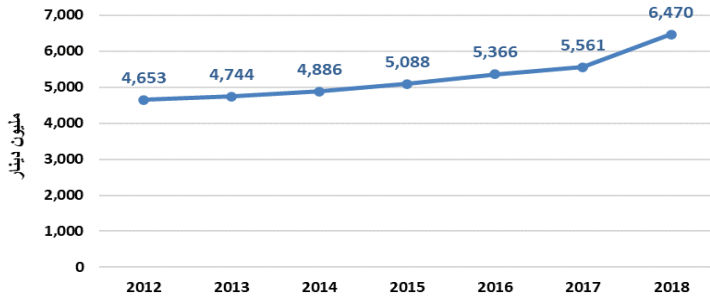
جدول رقم (41): حقوق الملكية والأرباح

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
رأس المال المدفوع	3,806.4	3,904.4	2.6
الاحتياطي القانوني	346.1	352.9	2.0
احتياطيات غير مخصصة	31.9	32.0	0.3
أرباح العام	464.6	1,122.2	141.5
الأرباح المرحلة والأرباح القابلة للتوزيع	912.4	1,061.1	16.3
الإجمالي	5,561.4	6,472.6	16.4

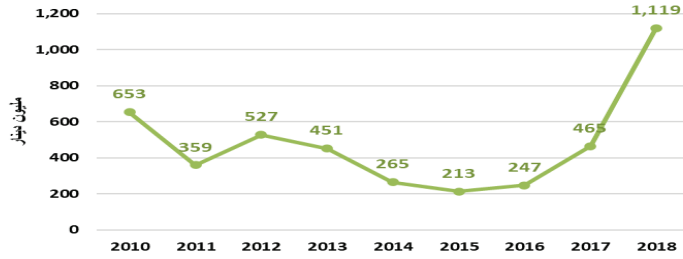
المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (20) : حقوق الملكية والأرباح في المصارف التجارية



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (21): أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

2- المخصصات :

سجل رصيد المخصصات ارتفاعاً بمقدار 154.6 مليون دينار في نهاية عام 2018 إلى 4,627.6 مليون دينار، مقابل 4,473.0 مليون دينار في نهاية عام 2017، نتيجة الزيادة في بندي مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص استهلاك الأصول الثابتة، كما هو موضح بالجدول الآتي :

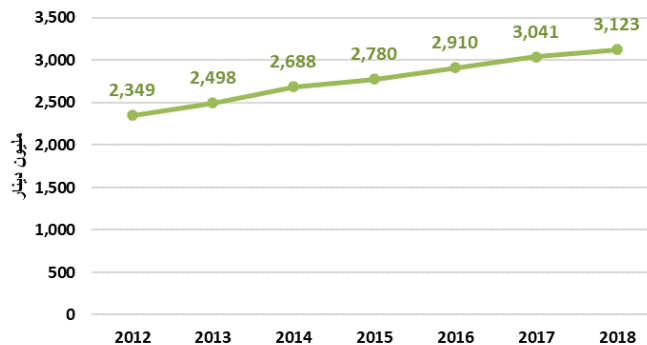
جدول رقم (42): المخصصات

"مليون دينار"

البيان	2017	2018	معدل التغير %
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	3,040.8	3,126.4	2.8
مخصص استهلاك الأصول الثابتة	687.3	745.2	8.4
مخصصات عامة	738.2	753.2	2.0
مخصص تقييم أسعار الصرف	6.7	2.8	-58.2
الإجمالي	4,473.0	4,627.6	3.5

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

شكل رقم (22): رصيد مخصص الديون



المصدر: مصرف ليبيا المركزي

3-متنوعات وخصوم أخرى :

بلغ رصيد متنوعات وخصوم أخرى 12,304.7 مليون دينار في نهاية عام 2018 مقابل 10,504.2 مليون دينار في نهاية عام 2017.

الحسابات خارج الميزانية (الحسابات النظامية) :

ارتفع رصيد الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية في نهاية عام 2018 إلى نحو 48,160.2 مليون دينار مقابل 46,534.6 مليون دينار في عام 2017، وتركز هذا الارتفاع في الاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل، والجدول الآتي يوضح ذلك:

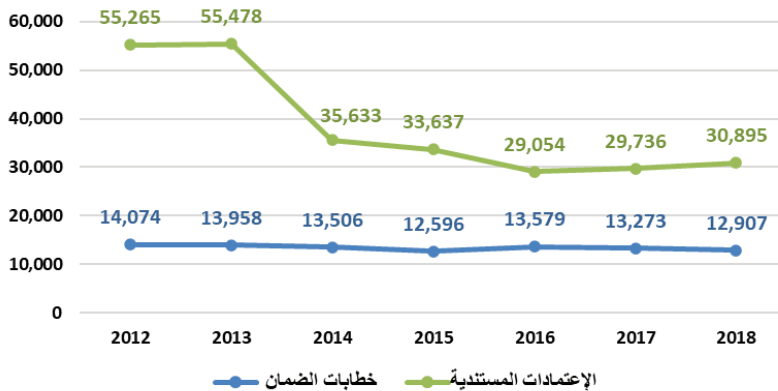
جدول رقم (43): رصيد الحسابات خارج الميزانية

البيان	2017	2018	معدل التغير %
الاعتمادات المستندية *	29,735.8	30,885.0	3.9
خطابات الضمان *	13,272.5	12,900.3	-2.8
المستندات برسم التحصيل	710.1	1,368.4	92.7
أخرى	2,816.4	3,006.5	6.7
الإجمالي	46,534.9	48,160.2	3.5

المصدر : مصرف ليبيا المركزي

* محلية وخارجية

شكل رقم (23): الحسابات خارج الميزانية



المصدر : مصرف ليبيا المركزي

● المصرف الليبي الخارجي

تشير بيانات المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي نهاية عام 2018، إلى انخفاض إجمالي الأصول داخل الميزانية بنحو 2,329.3 مليون دولار ليصل إلى 17,853.4 مليون دولار، مقابل 20,182.7 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بمعدل انخفاض 11.5%، وفيما يأتي تحليل البنود الرئيسية للميزانية :

أولاً : جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى الغير :

انخفض رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مجمله بمعدل 9.1% وبمبلغ 1,319.8 مليون دولار، ليصل رصيده إلى 13,130.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 14,449.9 مليون دولار في نهاية عام 2017، يوضح الجدول الآتي أهم التطورات التي طرأت على النقدية والأرصدة وودائع لأجل لدى الغير :

جدول رقم (44): النقدية والأرصدة وودائع لأجل لدى الغير

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
نقدية بالخبزينة	4.2	5.6	33.3
أرصدة لدى المصارف :			
- حسابات جارية - مصرف ليبيا	880.8	856.0	-2.8
- حسابات جارية لدى المصارف	1,871.9	2,620.9	40.0
- ودائع لأجل لدى المصارف	11,472.3	9,432.5	-17.8
- شهادات الإيداع	220.7	215.1	-2.5
المجموع	14,449.9	13,130.1	-9.1

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2- محافظ استثمارية مالية تدار بمعرفة الغير:

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ استثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات استثمارية دولية، حيث يتم استثمار أموال المحفظة في أدوات مالية عالية الجودة ، وبلغ رصيد هذا البند 217.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل مبلغ 247.8 مليون دولار في نهاية عام 2017.

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير :

بلغ رصيد هذا البند 1,708.2 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 1,617.1 مليون دولار في نهاية عام 2017 مسجلاً بذلك معدل ارتفاع بلغ نسبته 5.6% وبمقدار 59.2 مليون دولار. وفيما يأتي جدول يبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف :

جدول رقم (45): أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	700.2	810.7	15.8
قروض محلية	104.6	100.2	-4.2
قروض دولية	446.2	438.1	-1.8
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	352.9	346.1	-1.9
قروض وسلف للموظفين	13.3	13.0	-2.3
إجمالي القروض والتسهيلات	1,617.1	1,708.2	5.6
يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	214.8	246.6	14.8
صافي القروض والتسهيلات	1,402.4	1,461.6	4.2

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

4- استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي :

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات وفروقات التقييم مبلغ 758.2 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 1,532.2 مليون دولار في نهاية عام 2017 بانخفاض قدره 774.0 مليون دولار، حيث تركز معظم الانخفاض في الاستثمارات المالية في السندات ليصل صافي رصيدها إلى 376.6 مليون دولار في نهاية عام 2018. والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم (46): استثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	503.3	381.6	-24.2
صافي الاستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	1,028.9	376.6	-63.4
الإجمالي	1,532.2	758.2	-50.5

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

5- الاستثمارات الأخرى :

يمثل هذا البند كل من الاستثمارات العقارية، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2018 التطورات الآتية :

- رصيد بند الاستثمارات العقارية مبلغ 27.6 مليون دولار كما هو عليه في عام 2017.

- بلغ رصيد بند الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق مبلغ 40.2 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل 164.5 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بانخفاض وقدره 124.3 مليون دولار.

- بلغ رصيد بند الاستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة 2,039.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 2,118.5 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 79.0 دولار عن عام 2017.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى :

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 189.1 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 238.3 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بانخفاض قدره 49.2 مليون دولار، والجدول الآتي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى.

جدول رقم (47): الأرصدة المدينة والأصول الأخرى

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.28	0.19	-32.1
إيرادات فوائد مستحقة	103.4	48.8	-52.8
أرصدة مدينة متنوعة	134.2	139.4	3.9
أصول ثابتة بالطريق	0.38	0.83	118.4
الإجمالي	238.3	189.1	-20.6

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

7- الأصول الثابتة :

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2018 بعد خصم المخصصات 9.9 مليون دولار مقابل 10.1 مليون دولار في نهاية عام 2017.

ثانياً : الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي :

بلغ رصيد ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي 5,366.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 7,726.7 مليون دولار في نهاية عام 2017، أي بانخفاض قدره 2,360.2 مليون دولار أي بنسبة 30.5%، وذلك نتيجة لانخفاض ودائع المصرف

المركزي الآجلة، وفيما يأتي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هي موضحة بالجدول الآتي:

جدول رقم (48): الأرصدة المودعة لدى المصرف

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	7,326.2	4,875.7	-33.4
- حسابات جارية	906.0	588.7	-35.0
- ودائع لأجل	6,420.3	4,287.0	-33.2
أرصدة للمصارف الأخرى	400.5	490.8	22.5
- حسابات جارية	397.5	485.3	22.1
- ودائع لأجل	3.0	5.5	83.3
الإجمالي	7,726.7	5,366.5	-30.5

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

2-ودائع العملاء :

ارتفع رصيد هذا البند بمقدار 893.8 مليون دولار، وبنسبة 14.2% ليصل رصيده إلى 7,210.4 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 6,316.6 مليون دولار في نهاية عام 2017، نتيجة لارتفاع الودائع تحت الطلب. والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم (49): ودائع العملاء

"مليون دولار"

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	4,357.1	5,289.8	21.4
ودائع لأجل	1,852.4	1,813.4	-2.1
ودائع مجمدة	106.9	106.9	0.0
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.2	0.2	0.0
الإجمالي	6,316.6	7,210.4	14.2

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

التأمينات النقدية :

انخفض رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 73.1 مليون دولار ليصل إلى 653.9 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 727.0 مليون دولار في نهاية عام 2017. والجدول الآتي يوضح ذلك :

جدول رقم (50): التأمينات النقدية

" مليون دولار "

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية غير مباشرة	367.2	301.7	-17.8
تأمينات مقابل تسهيلات ائتمانية مباشرة	359.8	352.2	-2.1
الإجمالي	727.0	653.9	-10.1

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

3-أرصدة دائنة والتزامات أخرى :

بلغ رصيد هذا البند 190.2 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل 245.3 مليون دولار في نهاية عام 2017، بانخفاض وقدره 55.1 مليون دولار وما نسبته 22.5%.

جدول رقم (51): أرصدة دائنة والتزامات أخرى

" مليون دولار "

البيان	2017	2018	معدل التغير (%)
مصاريف وفوائد مستحقة	13.5	14.7	8.9
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	231.8	175.5	-24.3
الإجمالي	245.3	190.2	-22.5

المصدر : المصرف الليبي الخارجي

4-مخصصات أخرى :

بلغ رصيد المخصصات الأخرى 165.3 مليون دولار في نهاية عام 2018 مقابل 103.0 مليون دولار في نهاية عام 2017.

5-حقوق المساهمين وأرباح العام :

- رأس المال المكتتب فيه والمدفوع : حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دولار أمريكي، مقسم إلى (30,000,000) سهماً اسماً، قيمة كل منها 100.0 دولار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي.

- الاحتياطات: سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 353.7 مليون دولار، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الاحتياطي العام نحو 140.0 مليون دولار و320.8 مليون دولار على التوالي في نهاية عام 2018.
 - انخفضت أرباح العام خلال عام 2018 بنسبة 95.9% لتسجل 7.9 مليون دولار مقارنة بـ 194.2 مليون دولار خلال عام 2017.
- الالتزامات العرضية والارتباطات الرأس مالية**
- بلغ رصيد هذا البند 4,168.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، مقابل 4,055.4 مليون دولار في نهاية عام 2017.

جدول رقم (52): المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

" مليون دولار "

البند	2017	2018	مقدار التغير	نسبة التغير %
الأصول :				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	14,449.9	13,130.1	-1,319.8	-9.1
محافظ استثمارية	247.8	217.1	-30.7	-12.4
تسهيلات وقروض (بالصادي)	1,402.4	1,461.6	59.2	4.2
استثمارات مالية متاحة للبيع (بالصادي)	1,532.2	758.2	-774.0	-50.5
استثمارات محتفظ بها للاستحقاق	164.5	40.2	-124.3	-75.6
استثمارات عقارية	27.5	27.6	0.1	0.4
استثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصادي)	2,118.5	2,039.5	-79.0	-3.7
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصادي)	229.7	169.3	-60.4	-26.3
أصول ثابتة (بالصادي)	10.2	9.9	-0.3	-2.9
مجموع الأصول	20,182.7	17,853.4	-2,329.3	-11.5
الالتزامات				
ودائع المصارف	7,726.7	5,366.5	-2,360.2	-30.5
ودائع الزبائن	6,316.6	7,210.4	893.8	14.2
قروض محافظ استثمارية مدارة من قبل الغير	0.0	22.3	22.3	-
التأمينات النقدية	727.0	653.9	-73.1	-10.1
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	245.3	190.2	-55.1	-22.5
مخصصات أخرى	103.0	165.3	62.3	60.5
الضرائب	47.1	23.8	-23.3	-49.5
مجموع الالتزامات	15,165.8	13,632.4	-1,533.4	-10.1
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	3,000.0	3,000.0	-	-
الاحتياطي القانوني	353.7	353.7	-	-
احتياطي الطوارئ	140.0	140.0	-	-
الاحتياطي العام	320.8	320.8	-	-
أرباح مرحلة	0.5	0.5	-	-
أرباح محتجزة	415.3	398.2	-17.1	-4.1
مجموع حقوق المساهمين	4,822.7	4,213.1	-609.6	-12.6
أرباح العام	194.2	7.9	-186.3	-95.9
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	5,016.9	4,221.1	-795.8	-15.9
مجموع الخصوم	20,182.7	17,853.4	-2,329.3	-11.5
التزامات عرضية وارتباطات	4,055.4	4,168.5	113.1	2.8

المصدر: المصرف الليبي الخارجي

انتهى التقرير ،،

